



شرح اللؤلؤ المنصود نظم متن المقصود
بقلم الفقير إلى كرم الرحمن

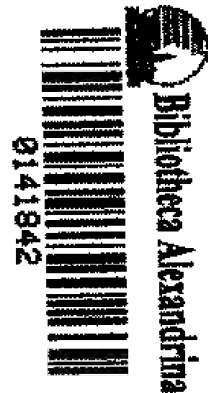


عفا الله عنه وعافاه آمين
المدرّس بالعلم العالي تدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الأولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناسخ
دار المجتمع العلمي للنشر والتوزيع
شارع الملك عبد العزيز بجدة
تليفون ٢٥٠٤٥



فَخَالِ الْوَلَدَيْنِ

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية
رقم الترخيص : ٤١٠
تاريخ التسجيل : ١٩٧٦

شرح الولوة

شرح الولوة المنصودة نظم متن المقصود

بقلم الفقير المذنب عبد الرحمن

المعتمد

عفا الله عنه وعافاه آمين

المدرسة بالشمع العالي بدار العلوم الدينية بمكة المكرمة

الطبعة الاولى

١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م

الناشر

دار التجميع العلمي للنشر والدراسات

شارع الملك عبد العزيز بجدة

تليفون ٢٥٠٤٥

تقديم

ان احسن تبر صاغه اللسان في مقامات الكلام ، وابهى جبر حاكته
لبثان وصرفته الأقلام حمد الله تعالى المنزه عن المثال وشائبة الاعلال .
حمده سبحانه وهو الكريم المتعال . واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك
له المقدس في ذاته وصفاته عما يقول الجاهل . واشهد ان سيدنا محمدا عبده
ورسوله مصدر الفضائل البالغ في الفصاحة والبلاغة ذروة الكمال ، صلى الله
عليه وعلى آله واصحابه المؤسسين لقواعد الدين ، وعلى التابعين لهم باحسان
الى يوم الدين وعنا معهم بفضلك ورحمتك يا ارحم الراحمين .

اما بعد . . فقد طلب مني من لا تسعني مخالفته ان اكتب ما تيسر
لرحا على ارجوزتي الموسومة باللؤلؤ المنضود نظم متن المقصود في علم
القصر . فاجبته الى ذلك وان لم اكن من اهل تلك المهامه والمسالك . وليبت
بعوته لتشملني بركته فشرعت في ذلك مجانبيا التطويل الممل والاختصار
لخل . وسميته (بفتح الودود . بشرح اللؤلؤ المنضود . نظم متن المقصود)
بغالب ما اعتمد عليه في النقل شروح المقصود كالمطلوب . وشرح السعد على
لقرنجاني .

راجيا من الله عز وجل ان يصلح السرائر والنيات ، ويوفق للصواب
يسدد الخطوات . ومؤملا من الاخ الصالح ومن اطلع على الكتاب ان
ينساني من صالح الدعوات . والمرجو من اطلع على شيء في كتابي هذا
ما زلت به القلم او طفى به القلم . مما ادى اليه فكرى الفاتر ونظري
لقاصر ان يسد الخلل ويصلح ما حصل فقلما سلم مكتار او اقبل له عثار
في المثل «من الف فقد استهدى» والله اسأل ان ينفع به متنا وشرحا نفعا عاما
فه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير . وهذا أو ان الشروع في المقصود
هو الملك المعبود فاقول وبالله التوفيق .

المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابتدأت بالبسملة اقتداء بالكتاب العزيز وعملاً بخبر : « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتى » ، وفي رواية : أقطع ، وفي رواية : أجزم . وعلى كل فالمعنى أنه ناقص قليل البركة ، وإن تم حساً فلا يتم معنى ، وفي رواية بالحمد لله بدل بسم الله وفي أخرى بذكر الله ، والباء في بسم أصلية متعلقة بمحذوف وجوباً وكونه فعلاً مضارعاً ومن مادة التأليف هنا ومتأخراً أولى ، والاسم عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو فأصله سمو حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل وجمعه أسماء ، والباء للمصاحبة التبركية على المختار ومنه قوله تعالى : « اهبط بسلام » ، ولسانته عن التكلف وارتكاب المجاز ، وقيل : للاستعانة وقيل للإلصاق وهو أولى من الاستعانة لأنه حقيق هنا ، تقول : أمسكت يزيد إذا قبضت على شيء مما يحبسه من يد أو ثوب أو نحوها ، والاستعانة لا تكون كذلك لأنها تستعمل في المجاز غالباً وما هنا من قبيل مسألة الثوب بل أولى لعدم الواسطة هنا أفاده العلامة الأمير . اهـ . مخلوف . (والله) علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو علم غير مشتق على الأصح وهو أعرف للمعارف على الإطلاق ، وقيل مشتق وأصله على هذا إله كإمام أدخلت عليه أل للتعريف ثم حذفت الهمزة اعتباراً أو تخفيفاً ونقلت حركتها إلى اللام ثم سكنت اللام الأولى وأدغمت في الثانية تسهلاً وقيل خير ذلك والأصح الأول ، وهو كونه غير مشتق ، ولا يرد عليه ظاهر قوله تعالى : (صراط العزيز الحميد .. الله) إنه نعت فيكون مشتقاً لما قيل إنه بدل كقولك مهدي بالرجل الكريم زيد ،

(فوائد) الأولى : إن هذا الاسم الكريم وهو لفظ الجلالة تفرد به تعالى قال سبحانه (هل تعلم له سميا) .

الثانية : أكثر العلماء على أنه اسم الله الأعظم وتختلف الإجابة به لتختلف بعض شروطه .

الثالثة : اختيار هذا الاسم الجليل في البسمة من بين سائر الأسماء لكونه أشهر في الألسن وأدور في الاستعمال ولكونه مستجيبا لجميع الصفات .

الرابعة : ذكر السيوطي رحمه الله في رسالته على البسمة أن هذا الاسم الجليل ذكر في القرآن في ألفين ومبشرين موضعاً « اهـ » تدريج (والرحمن الرحيم) نعتان لله مشتقان من الرحمة كمنان من اللين وهليم من العلم ، والمشهور أن الرحمن هري مشتق ، وقيل : عبري وقيل : علم خير مشتق والأول أصح وفي الرحمن من المبالغة ما ليس في الرحيم ، ولذا قال العلامة البغوي في تفسيره إن بعضهم يقول : الرحمن بمعنى العموم والرحيم بمعنى الخصوص ، ولأن زيادة البناء تدل على زيادة للمعنى ، والرحمن من الصفات الخاصة به تعالى فلا يطلق على غيره ولو مقيداً ، وأما تسمية مسيلة الكذاب بذلك فتعنت في الكفر ، وأصل الرحمة رقة في القلب وانعطاف أريد بها في حقه تعالى لاستحالة معناها الحقيقي غايتها من الإينام لأن صفاته تعالى تعتبر بالغايات التي هي أفعال لا بالمبادئ التي هي انفعالات فيراد بها غايتها من التفضل والإحسان فيكون في الكلام مجاز مرسل تبعي ، وتوصيف الجلالة بالرحمن الرحيم إن كان لجرد المدح فيقتضى الحال حيثئذ القطع . لأنهم قالوا إذا كان المقصود من التمت مجرد المدح فالأولى قطعه لتعين للنعمت بدونه ، وما هنا منه وأولى ، لكن القراءة سنة متبعة ، وجملة البسمة خبرية المصدر — لإنشائية المجز ، إذ يصدق على صدرها وهو أولف

إنه خبر لصدق حد الخبر عليه وهو ما قصد به خكاية ما في الخارج وعلى هجزها وهو مستعينا ، مثلاً أنه إنشاء لصدق حد الإنشاء عليه وهو ما لم يقصد به ما ذكر وهذا يتضح محل الخبر والإنشاء من البسلة ويسقط امتشكال كونها خبرية أو إنشائية ، قال السلامة للميناوي على الجوهر المكنون وما سوى هذا من الأقوال فهو غير سديد اهـ . وهذا آخر ما كتبت على البسلة وفيه الكفاية . من أراد المزيد على ذلك فعليه بالمطولات ، وإنما لم آت بها نظماً لتعسر على نظمها المعروف ولما ذكروا أن نظمها مكروه .

نم شرعت أنكلم على الخطبة فأقول :

يقول راجي العفو والغفران أحمد نجل جابر الجبرائي
حمداً لمن صرفنا وشرفنا وباللسان العربي أنحفاً

قوله : (يقول) مضارع قال الأجوف ، وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فسكن الواو وصار يقول بضم القاف وسكون الواو . وقوله (راجي) أى مؤمل اسم فاعل من الرجاء وهو ضد اليأس (والعفو) مصدر هنا يعفو من باب نصر ، والعفو عدم المؤاخضة على ترك ما مود به أو فعل منهى عنه ولو بعد تقريره على من صدر منه بأن يقال له أنت فعلت كذا ، أو لم فعلت كذا . ثم يقال عفوت عنك (الغفران) هو والمغفرة مصدران لغفر يغفر والغفر هو الستر والمراد به هنا ستر الأوزار في الدنيا وعدم المؤاخضة عليها في الآخرة ، فبين العفو والمغفرة عموم وخصوص مطلق ، وقيل : المغفرة تستلزم العفو وهو ظاهر .

وقوله : (أحمد) هو اسم الناظم وكنيته أبو محمد .

وقوله : (نجل جابر) أى ابن جابر لأن جابراً اسم أبيه والنجل ولد الصلب ،

(والجبراني) نسبة إلى أحد أجداده يقال له جبران بضم الجيم ومكون الباء الموحدة اليائي جنسا الضحوى بلدا الشافعي مذهبا .

وقوله : (حمداً) إلى آخر الكتاب مقول القول وحمداً مصدر حمد يحمده والاسم منه الحمد أيضاً . وهو لغة الثناء بالجميل على الجميل الاختياري على جهة التبجيل أى التعظيم وهرفا فعل ينهى عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد وغيره ويرادفه الشكر لغة ، وأما هرفا فعناه صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله فبين الحمد والشكر عموم وخصوص وجهي ، وإنما ابتدأت ثانياً بالحمد له بعد البسملة لاجتماع بين الروايتين في الحديث المار لأن فيه رواية بحمد الله وإشارة إلى أنه لا منافاة بينهما إذ الابتداء حقيق وإضافي ، فالحقيق حصل بالبسملة والإضافي بالحمد له وإنما اخترت صيغة المصدر في الحمد له لإفادته التجدد والحدوث إذ المقصود منه الإلشاء ولضيق النظم عن الخبرية وإن كانت أبلغ .

وقوله : (لمن) اللام للاستحقاق ومن اسم موصول تستعمل في العاقل غالباً (صرفنا) أى أجرانا طبق لإرادته الأزلية لأن المراد بالمصرف هنا الله عز وجل إذ هو المصرف لكل شيء والحرك ، والمعنى نحمد حمداً مستحقاً لله الذى صرفنا .

وقوله : (وشرفاً) بألف الإطلاق من التشريف وهو العلو والافتخار أى شرفنا بأن جعلنا من أشرف البشر وهم العرب ، وشرفنا بالشرف الخالد وهو الإسلام وكوتنا من أمة محمد ﷺ التى هى خير أمة أخرجت للناس ، ولا ينبغي ما في الكلام من براهة الاستهلال وهى لغة حسن المطلع ، واصطلاحاً أن يأتى الإنسان في أول خطبته بما ينوء بالمقصود وهكسه براهة المقطع وهى براهة اختتام .

وقوله : (وباللسان العربي) أى باللغة العربية نسبة إلى العرب المعروفين
وهم أولاد سام بن نوح عليه السلام ، ولغتهم هى أفصح اللغات وأشرفها .

وقوله : (اتخفا) من الإنخاف وهو إعطاء الشيء النفيس على سبيل التكريم

ثم صلاة الله مع سلامى على النبي أفصح الأنام
محمد وصحبه والآل ما جرد الصحيح من إعلال

وقوله : (ثم صلاة الله) معطوف على ما قبله ، والصلاة من الله هى الرحمة
المقرونة بالتنظيم ، ومن الملائكة الاستغفار ومن آدميين تضرع ودعاء .

وقوله : (مع سلامى) بسكون العين للوزن أى تسليماً والمراد هنا التحية
إذ إرادة الأمن فى هذا المقام يوم أن المسلم عليه مظنة الخوف وهو ﷺ وأتباعه
الصالحون لا خوف عليهم وإن قال لى لأخوفكم الله لأن كونه أشد خوفاً من
الله وأتقى له لا يستلزم كونه مظنة الخوف بل هو من صفات الكمال والقصد من
الحمد والصلاة والسلام الإنشاء .

وقوله : (على النبي) بالهمزة وتركه مع تشديد الياء ، إنسان حر ذكر مسلم
الطباع أوحى إليه يشرع يعمل به لنفسه فإن أمر بتبليغه فبى ورسول أيضاً ،
ومعلوم أنه عليه الصلاة والسلام جمع بينهما وحاز ما لم يحزه غيره من الرسل .

وقوله : (أفصح الأنام) أى الخلق أى أجردهم نطقاً ، وأفصح أفعل
تفضيل من الفصاحة وهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح
والمراد هنا فصاحة التكلم فهو ﷺ أفصح الخلق وأفضلهم على الإطلاق
و (محمد) بالجر بدل من النبي أو عطف بيان عليه وهو علم على نبينا ﷺ
منقول من اسم مفعول سمي به بإلهام من الله عز وجل لكثرة خصاله الحميدة

(وصحبه) اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع بالنبي ﷺ مسلماً حال حياته وبعد البعثة في اليقظة وإن لم يره . (والآل) — معطوف على صحبه من عطف العام على الخاص إذ المراد بهم هنا أتباعه إلى يوم القيامة .

وقوله (ما جرد الصحيح من إعلال) أي مدة تجريده النخ ، والصحيح من الأفعال ما خلعت أصوله من حروف العلة . والمعتل ما لم يخل عن ذلك كما سيأتي ، والإعلال مصدر أعله والصحيح من الصحة وهي ضد السقم ، وفي ذكر الصحيح والإعلال مالا يخفى من براعة الاستهلال .

ثم قال :

وبعد فالتصريف للمعلوم كالكو كب الزاهر للنجوم
قوله (وبعد) هي كلمة يؤتى بها للانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر والواو نائبة عن أما . وأما نائبة عن مهما الشرطية والأصل مهما يكن من شيء بعد ولذا لزم الفاء في حيزها . « فائدة » : أساليب الكلام ثلاثة تكلم كأننا وخطاب كأنت وغيبة كهو ، والانتقال من أسلوب إلى أسلوب آخر ينقسم إلى ثلاثة أقسام تخلص واقتضاب وفصل خطاب .

فالتخلص هو الانتقال من الغزل إلى المديح ، والاقتضاب هو الانتقال مما لزم إلى مالا يلزم وفصل الخطاب مخصوص بأما بعد أو ما يقوم مقامها ، ويستحب الإتيان بها في الخطاب والمكاتبات رواه الشيخان واختلفوا في أول من قلها على خمسة أقوال .

أصحها وأقربها أنه نبي الله داود عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والسلام وكانت فصل الخطاب له ، قال الله تعالى (وآتيناه الحكمة وفصل الخطاب) والتصريف تفصيل من الصرف وميأى تعريفه .

وقوله (للعلوم) جمع علم وهو حكم الذهن الجازم المطابق لموجب .
وقوله (كالشكوك الزاهر) أراد به أن علم الصنف بالنسبة لساير العلوم
كنسبة الكوكب الزاهر المنير لساير الكواكب أى النجوم . كما أوضحه بقوله
للنجوم جمع نجم فهو أخص من الكوكب .
ثم قال الناظم .

وألفت فيه فحول العرب بالبسط والإيجاز جم الكتب
وخير ما ألفت في ذا الشأن مختصر المعظم النعمان
فقوله : (وألفت) بناء التأنيث ماض من التأليف وهو وضع الأشياء
أصنافا متناسبة على وجه الألفة وأما التصنيف فهو وضعها لاعلى وجه الألفة .
وقوله : (فحول العرب) جمع فحل بسكون الحاء المهملة وهو الشهير بالذكر
الكاملة من كل نوع ومنه فحل الإيل وهو الممد لضراها . والمراد هنا بإفناء
العرب وفصحاؤهم شبهوا بذلك بجامع النفع والكمال في كل .
وقوله : (بالبسط) بموحدة مفتوحة وسين مهملة ما كنة آخره طاء مهملة ،
هو والاطناب بمعنى واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أكثر منه لفائدة . كقوله تعالى
حكاية (رب اشرح لى صدرى) فإن قوله رب اشرح لى يفيد شرح شئ ماله .
وقوله : صدوى يفيد ذلك المبهم . ونحو اللهم متعنا بالنظر إلى وجهك
الكريم بفضلك مع أحبابنا فى جنات النعيم ، وفائدة ذلك إظهار شأن الجنة
بوقوع الرؤية فيها أما البسط بدون فائدة فإسهاب وحشو وهو معيب عند العرب .
وقوله : (والإيجاز) بالجر عطفا على البسط . والإيجاز هو الاختصار بمعنى
واحد وهو تأدية المعنى بلفظ أقل منه بدون إخلال وينقسم إلى قسمين إيجاز
نصر . كما فى قوله تعالى « ولكم فى القصص حياء » وإيجاز حذف نحو قوله تعالى
« وأسأل القرية » أى أهل القرية ، ونحو « أنى أضرب بمصاك البحر فانملى » .
أى فاضرب فانملى .

وقوله (جم السكتب) من إضافة الصفة إلى الموصوف أى الكتب الكثيرة .
وقوله (وخير) أفعل تفضيل إذا أصله أخير .

وقوله (ما ألف فى ذا الشأن) أى الفن وهو فن التصريف أى أحسن وأخير
مختصر فى فن التصريف بالنسبة لما دونه متن المقصود الإمام الأعظم أبى حنيفة
النعمان المذكور .

فى قوله (مختصر المعظم النعمان) قيل المراد بأبى حنيفة إمام الأئمة
المشهور صاحب المذهب . ولنتبرك بذلك يسير من ترجمته فنقول كما قال الإمام
النووى رحمه الله تعالى فى تهذيب الأسماء واللغات . هو الإمام البارع أبى حنيفة
النعمان بن ثابت بن زوطى بضم الزاى وفتح الطاء . زاد الشيخ أبو اسحاق
فى الطبقات بن مائة مولى ابن تيم الله بن ثعلبة . ولد سنة ثمانين من الهجرة وتوفى
رحمه الله تعالى ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة أخذ الفقه عن حماد
بن أبى سليمان وأدرك رحمه الله تعالى فى زمنه أربعة من الصحابة رضوان الله تعالى
عنهم أجمعين . أنس بن مالك ، وهب الله بن أبى أوفى ، ومسل بن سعد ،
وأبو الطفيل رضى الله عنهم لكنه لم يأخذ عن أحد منهم وأشهر أصحابه ثلاثة
أبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وزفر . رحمهم الله . انتهى من الفتح الرحمانى
بإختصار . وقيل المراد بأبى حنيفة هنا غير الإمام المشهور وهو الأقرب فقد
قال فى الفتح الرحمانى أيضا بعد أن ذكر مؤلفات الإمام أبى حنيفة رحمه الله
وذكر منها متن المقصود ثم قال إن لسبة المختصر المذكور إلى الإمام أبى حنيفة
صاحب المذهب فيه توقف اهـ . ويؤيده ما جاء أن وضع علم الصرف حدث بعد
زمن الإمام بكثير فيتعين أن أبا حنيفة صاحب المختصر المذكور غير أبى حنيفة
الإمام المشهور .

وقد قال الأكثر : إن واضح العلم المذكور هو ما ذى بن مسلم المراء بفتح المراء

وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب المروية وهو أيضا بعد الإمام باتفاق ، وقال
في القانون لليوسى ، واضعه هو الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه وعليه
فلا يبعد نسبة المختصر إلى الإمام أبى خيفة صاحب المذهب كما لا يخفى .

ثم قال الناظم :

وقد قصدت نظمه لاعم. ما.
سكن لعل أن أساهم العرب
ب ترتيبه ما أمكنا وربما حذف ما عنه غنى

بينت في هذين البيتين الوجه الحامل لى على نظم المتن المذكور وذلك أنى
شرعت فيه يدون طلب من أحد بل مساهمة العلماء العربية وتعرضا لهذا الخير
الجزيل وإن لم أكن من أهله .

والتزمت في ذلك ترتيب الأصل في الأبواب والمواضيع حسب الإمكان
والطاقة ولا أخرج عن ترتيبه من تقديم أو تأخير إلا لمناسبة ظاهرة كما فعلت
بذكر مزيد الثلاثي مع مجردة وكذا الرباعى . والتزمت أيضا أنى لا أحذف منه
شيئا إلا ما يستغنى بذكر غيره عنه ولو على سبيل الإجمال كما فعلت في باب
تصريف الأفعال الصحيحة كما سيأتى وربما زدت فيه شيئا يسيرا مما لا يستغنى
عنه وإلى ذلك أشرت بقولى :

فيه زيادات من الزنجاني شامدات فيه بالعيان

أى هذه الزيادات ظاهرات ترى معاينة لمن تأملها .

وقوله : (من الزنجاني) نسبة إلى زنجبان قرية من أعمال خراسان ،
والزنجاني هو صاحب مختصر التصريف واسمه عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
رحمه الله أشرت بذكره لأبين أن الزيادات التى ستذكر ما اخترعتها من تلقاء
نفسى استنتاجا بل هى منقولة عن الإمام المذكور فأترى من زيادة موافقة

للاصواب أو قائمة فهي منقولة عن غيري وإن وجد تقصير فهو مني ، ولذا قلت :

وما ترى فيه من التخليط فانه يعزى إلى تفريطي
لأنني لذاك لست أهلا وليس لي فيها أروم أصلا
لكن تعطلت على مياهمهم لكي تكون الدلو في دلائهم
فالمراد بالتخليط ما كان خلاف مسرود بالتفريط بمجاوزة الحد .

وقوله : (لذاك) أى النظم المذكور

وقوله : (فيما أروم) أى أقصد .

وقوله : (أصلا) الأصل هو الأساس لأن أصل هذا النظم هو أول قراءتي
في علم التصريف فشرعت فيه قراءة وتصنيفا ولذا قلت (لكن تعطلت الخ)
أى أقدمت على نظمه بدون تأهل ، والتطفل هو الحضور إلى مواعد الغير بدون
دعوة . والمياه جمع ماء وأصله موه تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفا
ثم حذفت الهاء وهوض عنها الهمزة والضمير في مياهمهم يعود إلى العلماء بقرينة
السياق وكذا في دلائهم . والدلو هى المعروفة التى ينزع بها الماء من البئر ثم قال :

وما أنا استعنت بالله على نظمي له أرجوزة فحسلا
وكان أن جاءت بحمد الله عزيزة النظم والأشياء
حوت لما قد جاء فى المقصود سميتها بالأؤلؤ المنضود
والله أرجو أن يخلص العمل لوجه وأن يحقق الأمل

فالاستعانة هى خلق قدرة الطاعة في العبد ، والنظم هو ضد النثر ويسمى
شعرا وقربضا وغير ذلك ، والأرجوزة ، من الرجز بالتحريك وهو بحر من بحر
الشعر على المشهور ، وأجزاؤه مستعملن مستمرات ، والمعنى استعنت بالله على
ما قصدت نظمه فأعاننى وجاء على أحسن مثال كما نبهت على ذلك بقولى : عزيزة

التظير والأشياء . والتظير للثيل وجمعه نظائر والأشياء جمع أشبه ومعناه وضع الأشياء متشابهة ومتماثلة .

وقوله : (حوت الخ) يعنى أن هذه الأرجوزة حوت أى جمعت بحمد الله ما فى متن المقصود مع زيادة ومع ذلك سميتها بالؤلؤ المنضود ليطابق الاسم للمسمى والؤلؤ يهزتين مع ضم اللامين جوهر من الجواهر النفيسة واحده لؤلؤة ، وللنضود المنظوم .

وقوله : (والله أرجو) أى أوّل ولفظ الجلالة بالنصب على التعظيم معمول أرجو وتقديم للمعول يفيد الحصر أى أرجو الله . لا غيره .

وقوله : (أن يخلص العمل) من الإخلاص وهو ترك الرياء والعمل بالعين ما يمله الإنسان بجوارحه الشامل لعمل اللسان .

وقوله : (وأن يحقق الأمل) بالهمزة ما يؤمله الإنسان ويرجوه من الخير .

ولما فرغت من الكلام على الخطبة شرعت فى بيان حد التصريف وبيان الأصل والفرع مترجما — لذلك بيّان من زيادنى فقلت .

باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع

تصريفهم في اللغة التغير وفي اصطلاح جاء يانصير
تحويل أصل واحد لأمثلة مختلفات لمعان جملة
وليس تحصل هذه للمعاني إلا بهذا التحويل للمعاني
والأصل ما صار عليه يبنى والفرع بالعكس على الأصل انبنى

الباب لغة فرجة في سائر يتوصل به من خارج إلى داخل ومن داخل إلى خارج واصطلاحاً اسم جملة من العلم تشتمل على فصول ومسائل غالباً . والحد هو الجامع لأفراده المانع من دخول غيرها عليه ، والتصريف تفعيل مصدر صرف بالتشديد وأصله تصرف لوجوب اشتغال المصدر على جميع حروفه ثم أبدلت الزاء الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها وهو مأخوذ من الصرف للمبالغة والتكثير ، والضمير في تصريفهم يعود إلى الصرفيين .

وقوله : (في اللغة) أى لغة العرب أى التصريف في اللغة التغير يقال صرفت الشيء فتصرف أى غيرته فتغير يعنى أن التصريف معنيين معنى في اللغة وهو ما وضع له واضح لغة العرب وهو الله سبحانه وتعالى هل الأصح ، واللغة هي الألفاظ الموضوعة للمعاني للامسودة من لغى بالكسر يلفى لغيا إذا لهج بالكلام وأصلها لغى أو لغو والثناء عوض وجمعها لغى كبرة وبرى ، ومعنى في الاصطلاح ويعبر عنه بالمعنى الصناعى بكسر الصاد وهو العلم الحاصل من التمرن على العمل ، وأشار إليه بقوله (وفي اصطلاح جاء إلخ) أى التصريف اصطلاحاً تحويل أصل واحد أى تغييره إلى أمثلة مختلفة لمعان مقصودة لا تحصل تلك للمعاني إلا بهذا التغير فمثلاً الضرب فتصريفه إلى ضرب ويضرب واضرب

هو التصريف والمعاني جمع معنى من العناية مصدر ميمي تقل إلى معنى للفعول وأريد به ما يراد من اللفظ واختيار التحويل في المعنى الاصطلاحي أولى من التغيير لما في التحويل من معنى النقل وفي المغرب : التحويل النقل من موضع إلى موضع آخر . وكذا في الصحاح زاد فيه وحولته فتحول يتعدى ولا يتعدى والاسم منه الحول قال الله تعالى (لا يبينون عنها حولا) اهـ . لكن لا يجوز تفسير التصريف بالتحويل لغة لأنه أخص من التغيير ثم إن المراد بهذا التعريف بيان لفظ التصريف لغة واصطلاحاً بقطع النظر عن تعريف علم التصريف أما هو فأحسن ما يقال في تعريفه أنه علم بقواعد تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإهراب ولا بناء كما ذهب إليه ابن الحاجب . وفي حل المعقود : الصرف علم يبحث فيه عن المفردات من حيث صورها وهيئاتها أو من حيث ما يعرض لها من صحة أو إهلال أو إبدال أو نحوها اهـ . (تنبيه) علم مما تقرر أن التعريف المذكور في النظم يشتمل على العلل الأربع لأنه مركب صادر من فاعل مختار وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع وذلك لأن العلة إما أن تكون داخلة في المعلول أو خارجة عنه فالأول إما أن يكون حصول المعلول بها بالفعل أو بالقوة . الأولى العلة الصورية . والثانية العلة المسادية ، والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلول أولاً . الأول العلة الفاعلية : والثاني العلة الغائية فنلاحظ أن الأصل فاعلية المعارضة لها هي العلة المسادية والصورة الحاصلة من اجتماعهما هي العلة الصورية والواضع مثلاً هو العلة الفاعلية وحصول المعاني المقصودة هي العلة الغائية فعلم بذلك أن التعريف تضمن الإشارة إلى كل من العلل الأربع . انتهى من السعد بنصرف .

(وقوله والأصل ما صار الخ) بيان لحد الأصل والفرع لأن الأصل مذکور في حد التصريف فيحتاج إلى تعريف ويلزم مع ذلك تعريف الفرع أي الأصل

ما يبنى عليه غيره حسيا كان البناء كبناء السقف على الجدار . أو عقليا كبناء المشتقات على المصادر والمعلولات على الملل والمراد بالأصل هنا المصدر والفرع ما يبنى على غيره عكس الأصل حسيا كبناء الفروع للشجرة والأولاد للوالدين أو عقليا كالمشتقات للمصادر .

ثم شرحت في بيان الفعل بقولى . « باب بيان الفعل »

الفعل ضربان ثلاثى وما يسمى رباعيا كما قد هلما
وقسموا كلا إلى مجرد وذى زيادة فحقق واقصد

أقول الفعل بكسر الفاء وسكون العين اسم مصدر الفعل بفتحها ومصدره
الفعل بفتح الفاء وسكون العين أو منحرفه كما سيأتى .

ثم نقل اسم المصدر إلى الكلمة المعروفة فهو أى الفعل كلمة دلت على معنى
في نفسها واقتدرت وضعاً بأحد الأزمنة الثلاثة التى هى الماضى والمستقبل
والحال . وينقسم الفعل إلى قسمين . ثلاثى وهو ما كان ماضيه على ثلاثة
أحرف . ورباعى وهو ما كان ماضيه على أربعة أحرف وكل منهما ينقسم
إلى مجرد ومزيد فيه كما سيأتى .

وعبارة المقصود الأفعال على ضربين أصلى وذى زيادة . فالأصلى ثلاثى
ورباعى انتهت . فأراد بالأصلى المجرد وبذى الزيادة المزيد فيه . والحاصل أن
الفعل من حيث هو إما ثلاثى وإما رباعى وكل منهما إما مجرد أو مزيد فيه لأنه
لا يخلو إما أن يكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة الأول الثلاثى والثانى
الرباعى إذ لم يبن فعل خماسى مجرد ولا ثنائى بشهادة التبع والاستقراء وكل
من الثلاثى والرباعى إما مجرد أو مزيد فيه فالأول هو ما بقى على حروفه الأصول

والثاني ما زيد هليها بحرف أو أكثر من حروف الزيادة الآتية ونعني بالحروف
الأصول ما تقابل بالغاء والعين واللام .

« قائمة » : يندرج تحت قولنا الفعل ضربان الح أربعة أقسام الثلاثي
والرباعي والمجرد والمزيد فيه وبقي أربعة أخرى لأن كل واحد من الأربعة
المذكورة إما سالم أو غير سالم فصارت الأقسام ثمانية والسالم كما سيأتي ما خلت
أصوله من حروف العلة والمهمزة والنضعيف والأمثلة نحو . نصر . وعد .
أكرم أوعد . دحرج . زلزل . تدحرج تزلزل . فدخل في المضاعف نحو
مست . وظلت اه . لوجود التضعيف في أصلهما نحو مستت وظللت اه .
والمضاعف من الثلاثي ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ومن الرباعي
ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وكذا عينه ولامه الثانية اه .
مسند على الزنجاني بتصرف (تنبيه) : قال التفتازاني اعترض على قولهم الفعل
إما ثلاثي وإما رباعي بأنه تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة
أحدهما وأيا ما كان فهو تقسيم للشيء إلى نفسه وإلى غيره وهو محال . وأجيب
بأن الفعل الذي هو مورد القسمة أعم منهما فالمراد بمطلق الفعل من غير نظر
إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة فلا يلزم النتيجة فتدبر اه .

« قائمة » : قال في المطلوب بتصرف إنما لم يذكروا الحرف لعدم تصريحه ولذا
قال في الخلاصة : « حرف وشبهه من الصرف يرى » اه . وأراد بشبه الحرف
الأسماء المبنية والأفعال الجامدة كعسى وليس ولم يذكر أى متن المقصود الإسم
وتبعه الناظم مع أن له تصريفاً من توحيد وتثنية وجمع ونحوها لأن المراد بيان
الأفعال لا الأسماء اه .

« تنبيهان » الأول : قال في المطلوب أيضاً إنما لم ينقص الفعل المجرد عن

ثلاثة أحرف لأنه لا بد لنا من حرف يبدأ به وحرف يوقف عليه وحرف
ينوسط بينهما .

الثاني : قال في المطلوب أيضاً قولهم : ثلاثي ورباعي بضم أولهما نسبة إلى ثلاثة
أو أربعة هل غير قياس . والقياس ثلاثي بفتح أوله وأربعي بهجرة في أوله
وسكون الراء يلامد للباء لكن سمعنا في كلامهم على خلاف القياس . انتهى .
ثم أخذت في بيان الثلاثي المجرد بقولي :

فصل في بيان أبواب الثلاثي المجرد

وسنة أبواب فعل جردا من الثلاثي كما قد وجدا
أولهما بفتح عين من فعل والضم في مضارع له اكتمل
كنصر الغيث بلاد العرب ويرزق الضيف مريد القرب

الفصل لغة الحاجز بين الشيتين . واصطلاحاً اسم الجملة من العلم يشتمل على
فروع ومسائل غالباً . ذكرت في هذا الفصل أبواب الثلاثي المجرد وهي ستة أبواب
منحصرة في ثلاثة أبنية لأن أول الماضي الثلاثي لا يكون إلا مفتوحاً وثانيه يكون
مفتوحاً ومضموماً ومكسوراً ، ولا يكون ما كنناً لثلاثي يلزم النقاء الساكنين عند
اتصال الضمير المرفوع قال في الخلاصة « واقتح وضم واكرر الثاني من فعل
ثلاثي » اهـ . فنلخص منه أن الأبنية ثلاثة كما ذكرنا . فالأول منها . وهو ما كان
مفتوح العين في الماضي يأتي منه ثلاثة أبواب لأن مضارعه قد يكون بضم العين
وهو الباب الأول نحو نصر ينصر وقد يكون بكسرها وهو الباب الثاني نحو
ضرب يضرب وقد يكون بفتحها وهو الباب الثالث نحو فتح يفتح والثاني
من الأبنية وهو ما كان مكسور العين في الماضي فيأتي منه بيان لأن مضارعه

قد يكون مفتوح العين وهو الباب الرابع نحو : علم يلم ، وقد يكون مكسورها وهو الباب السادس نحو حسب يحسب .

والثالث : وهو ما كان مضموم العين في الماضي ولا يكون عين مضارعه إلا مضموماً أيضاً ، ويأتى منه باب واحد فقط وهو الباب الخامس نحو : حسن يحسن فصارت الأبواب ستة من ثلاثة أبنية كما وضعناه .

(وقوله أولهما) بفتح عين الخ إشارة إلى الباب الأول وهو ما كان مفتوح العين في الماضي ومضمومها في المستقبل ومثلنا له بمثالين إيضاحاً وهذا الباب يكون متعدياً ولازماً فالمتعدى منه كالمثالين في النظم ، ومعنى نصر الغيث الخ أى المطر أى أغاثها وهبط عليها .

(وقوله ويرزق الضيف) مضارع رزق والضيف مفعوله وفاعله مرید .
القرب جمع قريبه ما يتقرب به وأما اللازم منه نحو : قصد وعثر يعثر .
ثم ذكرت بقية الأبواب على ترتيب العدد مع التمثيل والإيضاح حسب الطاقة فقلت :

والثاني بالفتح لعين في المضى والكسر في مضارع له ارتضى

نحو ضربت العبد سوطاً وجلس زيد أمام شيخه وما عيس

هذا هو الباب الثانى من الأبواب الستة المذكورة وهو ما كان مفتوح العين ومثل له بمثالين إشارة إلى أنه يجىء متعدياً ولازماً . فالمتعدى كالمثال الأول واللازم كالمثال الثانى والسوط بفتح السين المهملة وسكون الواو وبالطاء المهملة فى آخره آلة يضرب بها وهو منصوب بترفع الخافض أو على أنه مفعول مطلق .

وقوله : (وما عبس) بمهملة فموحدة فسين مهملة أى أعرض . وهذا الباب يكون مفتوح العين في الماضي ومكسورها في المستقبل والباب الثالث ذكرته بقولي :

وثالث يفتح عين فيهما نحو فتحت وقرأت فافهما
والشرط فيه أن تكون عين ذا أولامه من حرف حاق أخذنا
وتلك عين همزها والحاء والهاء والغين كذلك الخلاء
وما أتى مخالفاً نحو أبي فشاذ وإن فصيحاً حسباً

أى الباب الثالث ما كان مفتوح العين في الماضي والمستقبل نحو فتح يفتح وقرأ يقرأ وقوله (فافهما) أمر من الفهم وألفه مبدلة من نون التوكيد الخفيفة وهذا الباب يحى متعدياً ولازماً . فالمتعدي منه كلتا الين السابقتين واللازم نحو بدأ يبدأ وأبى يأبى وهذا الباب في الحقيقة معدول عن مكسور العين أو مضمومها لأجل حروف الخلق وبشده قلة وروده في اللغة والاستعمال .

وقوله (والشرط فيه الخ) أى يشترط في هذا الباب خاصة أن تكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الخلق للمادة لأن حرف الخلق ثقيل والفتح خفيف فكل باب يختص بفتح العين في الماضي والمضارع . والمضارع لا يأتى بدون حرف الخلق في عينه أو لامه إلا ما شذ . وحروف الخلق ستة وهى الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخلاء وهى المذكورة في قوله (وتلك عين البيت) وقوله (وما أتى مخالفاً نحو أبي فشاذ) يعنى إنما جاء مفتوح العين في الماضي والمستقبل من هذا الباب وليس عينه أو لامه من حروف الخلق فشاذ أى يخالف للقياس دون الاستعمال ومع ذلك فهو فصيح كما صرح بذلك في قوله وإن فصيحاً حسباً لوروده في أفصح الكلام وهو القرآن الكريم قال تعالى (ويأتى الله إلا أن يتم نوره) ولكونه شاذاً لا يرد نقصاً للقاعدة المذكورة وشذوذه لا ينافي وقوعه في فصيح

السلام فإنهم قالوا الشاذ على ثلاثة أقسام . قسم يخالف للقياس دون الاستعمال كالصادر من الواضع سبحانه وتعالى نحو يابى من أبى واستحرد بلا قلب للواو والغاء فهذا القسم . مقبول لوروده فى القرآن الكريم واستعماله على السنة الفصحاء . وقسم يخالف للاستعمال دون القياس كقوله (وأم أوعال كها أو أقربا) والاستعمال كهمى . وهذا القسم مع ضعفه مقبول أيضا . القسم الثالث ما كان مخالفا للقياس والاستعمال مما كدخول أل على الفعل كما فى قوله (ويستخرج اليربوع من نافقائه . ومن حجره بالشيحة اليتفصع) وهذا القسم غير مقبول . « فائدة » الشاذ ما خالف القياس والاستعمال وإن كثر وقوه والناذر ما قل وقوه وإن كان على القياس . والضعيف ما لا يثبت على السنة الفصحاء ١٥ . وأما قل يقل بالفتح فلفظة بنى عامر والفتيح الكسر فى المستقبل . وبقى يبقى بالفتح أيضا فلفظة طىء والأصل كسر العين فى الماضى فقلبوه فتحة واللام ألنا تخفيفا . وهذا قياس هندى . وأما ركن يركن فمن تداخل اللفظين أعنى أنه جاء من بابى نصر وهلم فأخذوا للماضى من الأول والمضارع من الثانى .

والباب الرابع والخامس والسادس ذكرته بقولى :

ورابع بكسر عين كعلم	زيد وعمر وحسبه ما قد فهم
والفتح فى مضارع كعلم	ونحوه كمن فهمت يفهم
خامسها بضم عين فيهما	كسهل الأمر وزيد كوما
سادسها بالكسر فى كليهما	نحو ورثت وحسبت فافهما

أقول ذكرت فى هذه الآيات بقية الأبواب وهى الرابع والخامس والسادس . فالرابع هو ما كان مكسور العين فى الماضى وفتوحها فى المضارع وهذا الباب

يجيء متعديا ولازما فالمتعدي منه كالثالين الذين في النظم وهما علم يعلم وفهم يفهم .
 وأما اللازم منه فكفرح يفرح ويأس ييأس على أن الكسر لغة في مضارعه
 والباب الخامس هو ما كان مضموم العين في الماضي والمضارع وهذا الباب
 لا يكون إلا لازما لأنه للأفعال الغريزية والطبيعية وهي تختص بالفاعل
 ولا تتجاوز إلى المفعول نحو حسن يحسن وسهل يسهل وأما رحبتك الدار
 فمن قبيل الحذف والإيصال كما في روح الشروح والأصل رحبت بك الدار أي
 وسعت فحذف الجار لكثرة الاستعمال ووصل الضمير المجرور بالفعل . والسادس
 من الأبواب وهو آخرها ما كان مكسور العين في الماضي والمضارع وهذا الباب
 يجيء متعديا ولازما . فالمتعدي منه كالثالين في النظم وهما ورث يرث وحسب
 يحسب على أن الفتح لغة في مضارع الأخير . وأما اللازم منه فككنم ينعم على
 أن الفتح لغة أيضا ونحو وثق يثق وإنما أخرنا هذا الباب مع أنه من مكسور
 الدين وحقه التقديم على مضمومها لقلته بشهادة التبع ولأنهم قالوا إنه وارد من
 الصحيح على الشذوذ « تنبيه » مقتضى العقل أن تكون أبواب الثلاثي المجرد
 اثني عشر بابا لأن العقل يقضي بأن لكل حرف أربعة أحوال الفتح والكسر
 والضم والسكون ومجموعها إثنا عشر . وأجيب بأننا لا نسلم لأن ماسوى الفتح
 لا يجيء من الفاء لما في الضم والكسر من الثقل في البدء ولرفضهم الابتداء
 بالساكن وأما ضمها في المجهول فهو للفرق بينه وبين المعلوم وأما السكون
 فلا يجيء من العين لأن الفعل إذا اتصل به ضمير رفع متحرك وجب سكون
 اللام فيلتقي ساكنان على غير حده فيجب الحذف فيبطل البناء وأما نعم وشهد
 بفتح الفاء فيهما وكسرها مع سكون العين فزال عن الأصل لضرب من الخفة
 والأصل فعل يكسر العين اه سعد — فعلم من قوله والسكون لا يجيء من
 العين أن — الحركات الثلاث تجيء منه فإذا أضفتها إلى جانب فتحة الفاء

كانت الأحوال أربعة واثنتان من الحالات تجميعان من اللام الفتح والسكون .
أما الفتح فلأن الماضي بناءه على الفتح أبداً وأما السكون فلأنه الأصل في البناء
ولذا ظهر فيه عند اتصاله بالضائر السابقة فإذا وضعت الحالتين إلى الأربعة
الأحوال صارت ستة أحوال من اثني عشر فلا يراد تدبره على ذلك
في المطلوب اهـ . ولما فرغت من الثلاثي المجرى شرعت في المزيد عليه بقولي :

فصل في المزيد على الثلاثي

أما المزيد في الثلاثي فما زاد على أصوله فانتعلا
مجموعه أربعة مع عشرة أبوابها معلومة مشهورة
تختص في ثلاثة أنواع فكن لها مستحضراً أو واعى

يعني أن المزيد على الثلاثي هو كل فعل زيد فيه حرف أو أكثر على
حروف أصوله كما تقدم .

وقوله : (مجموعه أربعة مع عشرة الخ) يعني أن أبواب المزيد المذكور
أربعة عشر باباً وهي منحصرة في ثلاثة أنواع وذلك لأنه إما أن يكون زائداً
بحرف واحد وله ثلاثة أبواب أو بحرفين وله خمسة أبواب . أو بثلاثة وله ستة
أبواب فالجملة ما ذكر وإليك تفصيلها على هذا الترتيب فالنوع الأول
مذكور في قولي :

أولها ما بالرباعي ذكر أبوابه ثلاثة كما شهر
ما زاد بالهمزة باب افعل كأنزل الغيث وأرخس الغلا
والثاني ذو التضعيف مثل فتحا ونحو جوت كما قد صححنا
وقالت يسمى باب فاعلا مشاركا لاثنتين نحو قئلا

ونحو طاقبت وطارقت ورد نورا لواحد فليس ينتقد

أى النوع الأول من مزيد الثلاثى ما زاد بالهمزة فى أوله ويقال له باب
افعل أى على وزنه ومثلت له بمثالين فى قولى كأنزل القيث وأرخص السلام
بينهما للجهول وهذا الباب يجىء متعديا غالباً لأن الهمزة من وظائفها التعدية
وذلك كالمثالين المذكورين ونحو أخرج يخرج وأكرم يكرم وقد يجىء لازماً
نحو أدبر يدبر وأخبر يخبر إذا أريد بالخبر إعرابه عن نفسه . الباب الثانى
ما زاد بالتضعيف أى تشديد العين على وزن فعل وهذا التضعيف زائد كالمهمزة
فى الباب الأول واختلف فى الزائد فى التضعيف فقال الأكثرون أنها العين
الثانية وقال الخليل إنها الأولى وجوز سيبويه الأمرين وهذا الباب يجىء لازماً
ومتعديا ويجىء غالباً للتكثير فى كل شئ بحسبه فالتكثير فى الفعل يشترك
بين المتعدي واللازم فالمتعدي منه نحو طوف لتكثير الطواف واللازم منه
نحو جول لتكثير الجولان والتكثير فى الفاعل ولا يكون إلا لازماً نحو
موت الإبل أى كثر موتها . وفى المفعول يشترك بين المتعدي واللازم لكن
بجيشه متعدياً أكثر فالمتعدي منه نحو فتح وقطع وكرم . وقد يجىء بلا تكثير
نحو فرح ، وكرم ، وهلم ، وجمع ، ووسم وأما هلل ، وكبر فالتكثير ومنه شيب
الرجل ، ومجزت المرأة .

والباب الثالث : ما زاد بألف بعد الغاء ويسمى باب فاعل وهو يكون
للمشاركة لأن — باب المفاعلة لا يكون إلا بين اثنين يفعل كل واحد منهما
ما يفعل الآخر . وهذا الباب لا يجىء إلا متعدياً نحو قاتل زيد عمراً ، وضارب
بكر خالداً وقد يجىء بلا مشاركة نادراً كما أشرت إليه — بقولى ونحو طاقبت
وطارقت الخ . ومنه عافاه الله ونحوه مما نسب إلى الله وأما مصدره فالفعال
والمفاعلة كما قال فى الخلاصة (لفاعل الفعال والمفاعلة اه) .

ثم ذكرت النوع الثانى بقول :

وما بحرفين على أصل يزاد	فهو الخامس ومنه يستفاد
ثانى الأنواع ووزنه انحصر	في خمسة باب انفعلت كانكسر
والثانى من أبوابه بلب افتعل	كافترج الكرب وزيد ارتجىل
والثالث افعل كنحو أحرا	وأسود وأبيض ومثل أهورا
رابعها باب تفعل اعلمنا	نحو تعلمت العلوم فانها
ومنه ما طواع فعلت يرى	تقول في كسرتة تكسرا
خامسها باب تفاعل الذى	لاثنين أو فصاعدا فليحتد
كقولهم تقابل الرجال	ومثله تضارب الأبطال

يعنى أن النوع الثانى من أنواع المزيد على الثلاثى ما زاد بحرفين على حروف أصله ويقال له الخامس المزيد فيه وهو على خمسة أبواب الباب الأول مذكور في قوله باب انفعلت أى ما زيد فيه الألف والنون في أوله ولا يكون إلا لازما لأنه مطاوع فعل بالتخفيف تقول ندبت القوم فانتدب زيد والمطاوعة كما في التدرج قبول الأثر الناشئ عن تعلق فعل الفاعل بمفعوله كقبول الإنكسار وقيل غير ذلك . والباب الثانى أشرت إليه بقولى باب افتعل بزيادة الهمزة في أوله والتاء بعده فائه وهذا الباب يحى متعديا ولذا مثلت له بمثالين في قولى كافترج الكرب وزيد ارتجىل فافترج لازم وارترجىل متعد تقول ارتجىل زيد الخطبة بمعنى اخترعها ومنه افتتح الدرس .

والباب الثالث مذكور في قولى والثالث افعل بتشديد اللام بزيادة الهمزة في أوله وإحدى اللامين وهو يبنى للبالغة في الألوان والسيوب ولا يكون

إلا لازما لأنه لا يكون إلا للأوصاف الملازمة للفاعل التي لا تتمدى إلى الغير
ومثلت له بأربعة أمثلة في قولي كنحو أحمر الخ للابيضاح فالثلاثة الأولى للألوان
والأخير مثال للعيوب .

والباب الرابع ذكرته بقولي رابعها باب تفعل أى بزيادة التاء في أوله
وحرف من جنس العين وهذا الباب يجيء متعديا ولازما كما مثلت في النظم
فالمتمدى منه نحو تعلمت العلوم وتكلفت الصبر واللازم منه ما كان لمطاوعة
نحو تكسرت . والباب الخامس مذكور في قولي خامسها باب تفاعل بزيادة التاء
في أوله والألف بعد الفاء وهو يكون للمشاركة بين اثنين فأكثر كما قال لإثنين
أو فصاعدا وهذا الباب يجيء للتعدي معنى وإن كان لازما لفظا نحو تعانق
زيد وعمر ونخاصم زيد وبكر وخالد ، ومثاله من المتمدى لفظا فيما إذا كان من
فاعل للمتمدى لإثنين نحو تنازحنا الحديث وتقاسمنا المال لأنهم قالوا بناء تفاعل
لنقص مفعول واحد عن فاعل أى إن كان فاعل يتعدى لواحد فتفاعل لازم
أو لإثنين فينقص واحدا والنوع الثالث وهو أخسر المزيد على الثلاثي
مذكور في قولي :

وثالث الأنواع ما زاد على	أصوله بمثلها وما اعتلا
وهو على ستة أبواب ترى	حررها أهل اللسان الكبرى
فالأول استفعل مثل استكنما	واستحجر الطين ومثل استعظما
وافعول الثانى نحو اعشوشبا	لكثرة العشب بأرض حسبها
وافعول الثالث فى الأبواب	كاجلوت إبل أبى العجباب
والرابع افعلنل مثل افعنسا	أى قدم الصدر وصار أقصا

والخامس افعللى كنحو اسلنقى لناسم لظهره وملقى
وذا ن هـ الاكثر من لها فى زائد الرباعى باب اخر نجما
وإفعال السادس فى الأبواب كاحار احيرار ذى اغضاب

بعم أن النوع الثالث من أنواع المزيد على الثلاثى وهو آخرها ما زاد على
أصوله الثلاثة بثلاثة حروف . إنما قلنا وهو آخرها وعلقت فى مصمم برأى المتلاهم
ولم يزد على الثلاثة لثلا يلزم من الزيادة مزىة الفرع على أصله لأن الحروف الزائدة
فروع الأصول وهذا النوع على ستة أبواب : الباب الأول استعمل استعمالا
بزيادة الهمز والسين والتاء فى أوله فالهمزة للتوصل إلى الساكن والسين والتاء
للطلب وهذا الباب يحىء متعديا ولازما كما ذكرت فى قولى مثل : استكتما
واستحجر فالمتعدي منه نحو استغفر الله واستكتم الحديث واستخرج للمال واللازم
منه نحو استحجر الطين واستعظم الرجل واستنسر البغاث واستنوق الجمل .

وبالباب الثانى ذكرته بقولى وافعل على الثانى الخ أى من الأبواب بزيادة
الهمزة فى أوله والواو وإحدى العينين ومصدره الأفعيعة وهذا الباب لا يكون
إلا لازما والقصد منه للمبالغة نحو اعشوشب اعشيشايا واخشوشن أخشيشانا
فالمبالغة فيهما أبلغ من أصلهما الذى هو عشب وخشن . والباب الثالث باب
الإفعال بزيادة الهمزة فى أوله والواوين قبل اللام وبنائوه للمبالغة ولا يكون
إلا لازما وقد ذكرته بقولى (وافعل الثالث فى الأبواب كما جعلت إبل أبى
الحباب) أى دامت فى السير السريع وأصله جلد فزادوا فيه بقية الحروف للمبالغة
وذكر أبى الحباب للتمثيل فإن قلت كيف تقولون هذا الباب لا يكون إلا لازما
وقد جاء منه أهلو ط متعديا فى الصحاح أهلو طنى أى لزمى اهـ . وفى الجايردى
يقال أهلو ط البعير إذا تماق بعنقه اهـ . قلت هذا نادر لأنه لم يسمع متعديا غيره

فهو يحفظ ولا يقاس عليه . والباب الرابع مذكور في قولى (والرابع افسنل
مثل اقمئسا) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين . وبناءه للمبالغة ولا يكون
إلا لازما أيضا كما مثلت بقولى اقمئسا بألف الإحلاق لأنه أبلغ من قمس بفتح
المين والقمس بسكونها دخول الظهر وخروج الصدر كما فسرتة بقولى أى قدم
الصدر الخ . ١١٠١ : ١١٠٢ : ١١٠٣ ذكرته بقولى (افسنل) كسحا ١ : ١١٠٤ بزيادة الهمزة
في أوه والنون في وسطه والياء في آخره وإنما قلت ألفا في الماضى لتحركها
وانفتاح ما قبلها . ومصدره اسلنقاء بقلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة
في الطرف . وهذا الباب لا يكون إلا لازما سوى اسرندا واغرندا كما سيأتى
في تمعية الفعل ولزومه إنشاء الله وذكرت هذين البيتين في مزيد الثلاثى ثبعا
للأصل وأكثرا الصرفيين ذكرهما في باب احرنجما من مزيد الرباعى كما ذكرت
ذلك بقولى (وذان عد الأ كثرون لهما . في زائد الرباع باب احرنجما) وقالوا
أنهما ملحقان باحرنجما ومأشير إلى ذلك في بابه إنشاء الله . والباب السادس
وهو آخر الأبواب للذكورة ذكرته بقولى (وأفعال السادس الخ) بتشديد
اللام أفعيلا لا بقلب الألف ياء وبناءه للمبالغة في ثلاثية مختصا بالألوان والعيوب
والزائد فيه الهمزة والألف والتشديد ولا يكون إلا لازما نحو احرار يحمارا أحرارا
وأشهاب يشهاب أشهيبا .

ولما أنهيت الكلام على مجرد الثلاثى ومزيده شرعت في الرباعى بقولى .

بساب الرباعى المجرد

والرباعى المجرد اجملا	بابا وحيداً وهو باب فسللا
كدهرجامع ملحقات جعلوا	سنة مثل حوقل المحوقل
وجهور القول وباب فيدلا	وباب فعلى وكذاك فيملا

سادسها فعمل نحو جلبيا أى لبس الجلباب فيما كتبنا

أى هذا باب بيان الرباعى المجرد، وتقدم أنه ما كان ماضيه على أربعة أحرف أصول، وهو باب واحد فقط، وذكرته بقولى بابا وحيدا وهو باب فمللا. وإنما كان بابا واحدا - لأن الفعل ثقيل فلم يجوزوا زيادة حروفه الأصول على الثلاثة، إلا أن يكون محركا بالفتحات لثقلها فلم يبق للتعدد وجه، وبناءؤه للتمدية غالباً بشهادة بنائه للمفعول قال تعالى (زخرف القول) (وبشر مافى القبور) تقول دهرج زيد الحجر أى أداره من أهلى إلى أسفل ويضم حرف المضارعة منه فى المستقبل، وكذا كل فعل ماضيه على أربعة أحرف. مجرداً كان أو مزيداً على الثلاثى كما ذكرت فى بعض النسخ بقولى (وفى المضارع يضم حرفه بلا منازع. ذا الحكم فى كل رباهى) وقولى (وملحقات جعلوا منته) أى أن ملحقات الرباهى ستة أبواب . الباب الأول - فوعل نحو حوقل يحوقل وأصله حقل أى ضعف وفى الإقناع حوقل الشيخ، إذا ضعف وقتر عن الجماع، ويأتى من مركب فى النحت نحو حوقل الرجل . أى قال لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وهذا الباب لازم ملحق بدهرج . والباب الثانى باب فعول . نحو جهورا يجهور وأصله جهير بالقول أى رفع صوته به وهو متمد ملحق بدهرج . والباب الثالث باب فيعل . نحو ييطر القلم ييطره إذا شقه، وأصله يطر من البطر وهو الشق أو شدة المرح فيسكون لازماً . يقال ييطر الرجل إذا بالغ التبخر فى المشى وهو ملحق بدهرج . والباب الرابع باب فييل نحو عثير يثير وأصله هثر أى زلق ولم تستر رجله وهو لازم . والباب الخامس فعلى نحو سلقى يسلقى، وأصله سلقى يقال سلقيت الرجل أى ألقيته على قفاه فى المتعدى وملتقى الرجل عمل حمل الجاسوس فى اللازم والباب السادس باب فعمل . نحو جلبب يجلبب وأصله

جلب أى أخذ شيئاً وذهب به إلى البيع . وجلب أى لبس الجلباب وهو كساء معروف ، واقتصرت على الأخير فى النظم .

وفى بعض النسخ بدل الثلاثة الآيات الأخيرة سبعة وهى :

كدرج الشئ وفى المضارع	يضم حرفه بلا منازع
ذا الحكم فى كل رباهى جمل	مجرد أو ذا زيادة نقل
وقد تكون ستة وتقسّم	بملحقات الباب قالوا ينتظم
أولها فوعل نحو حوقلا	وجهور القول لباب فعولا
وياب فيعلت كييطر القلم	وفعل الذى كعثير القدم
وباب فعلى مثل سلقى إن قصد	لعمل الجاسوس فيما يعتقد
سادسها فعلل نحو جلبيا	أى لبس الجلباب فيما كتبنا

انتهت وهى أوضح مما اقتصرت عليه هنا ، وإنما تركتها طلباً للاختصار .
ثم ذكرت مزيد الرباى بقولى :

فصل : فى المزيد على الرباى

وزائد على الرباى اثنا	أبوابه ثلاثة كما أنى
وهى على توهين فيما رسما	وبالحامسى والسادسى وسما
والآخر الزائد حرفين اجملا	واحسب له بابين باب افعللا
كأمر نجت إبل الفتى وما	التحق به كما نهت فيما قد سبق
وبابه الثانى ما يوازن	باب افعلل كأشعر البين

يعنى أن مزيد الرباى المجرد على ثلاثة أبواب . تنقسم إلى توهين خمسى

وسداسى . وقوله فالآخر . أى السداسى وهو النوع الثانى زائد بحرفين وله باذان .
 فالأول : باب افعلل بزيادة الهمزة والنون . نحو احر نجم بحر نجم احر نجاما والآخر نجام
 الاجتماع ولذا أسنده إلى الابل فى قولى : (كاحر نجمت ابل الفسق) أى كثر
 اجتماعها وهذا البناء لازم لأنه مطاوع فعمل يقال : حرجت الابل فاحر نجمت
 الابل . وقوله (وما التحق به) مما سبق التنبيه عليه فى مزيد الثلاثى بقولى
 (وذان عدالاً كثرون لهما . . فى زائد الرباع باب احر نجما) وذلك باب اقلنس
 واسلنقى كما تقدم من أن أكثر الصرفيين ذكرهما فى ملحقات احر نجما ، لاتحاد
 مصدريهما مع فى الحروف والحركات والسكنات . والباب الثانى ذكرته بقولى
 بات افعلل بقشديد اللام الأخيرة ، وهو أحد الزائدين ، وزائده الثانى الهمزة نحو
 اقشمر يقشمر اقشمرارا وهذا البناء لازم لأنه للألوان كاحر وأخواته أما النوع
 الأول وهو الخامس فله باب واحد ، ولذا أخرته عن النوع الثانى وسمى خامسيا
 لأنه زائد بحرف واحد فقط وهو مذكور مع ملحقاته فى قولى .

أما الخامس فى تفعلل انحصر وزناله نحو تدحرج الحجر
 والحق به تفوهلا تفيعللا تفعلولا تفعلا تفعلا
 وزد تفعلى كتقلسى وكذا باب تفعلى الذى له احتذا
 أى النوع الأول الخامس ، وهو باب تفعلى نحو تدحرج يتدحرج
 أصله دحرج فزيت فيه التاء وهذا البناء لازم ، لأنه مطاوع فعمل ، وقد
 يكون باهتبار ملحقاته ثمانية أبواب . الأول : تدحرج كما سبق . الثانى : باب
 تفوهل نحو تجورب أى يتجورب أى لبس الجورب الثالث : تفيعلل نحو تشيطن
 أى فعل فعلا مكروها . الرابع : تفعول نحو ترهوك أى تبخر فى مشيته .
 الخامس : تفعلى نحو تمسكن أى أظهر المسكنة . السادس : تفعلى نحو
 تجلبب أى لبس الجلباب السابع : تفعلى نحو تقلسى . الثامن : باب تفعلى
 نحو تقلنس ومعنى تقلس وتقلنس أى لبس القلنسوة وهى ما يلبس على الرأس

تحت للمعاملة . (فائدة) الفرق بين زائد الإلحاق وغيره ، أن زائد الإلحاق لا يكون في أول الكلمة ولا يكون حرف تضيف ، ولا ألفا زائدا اه . وعلامة الإلحاق اتحاد مصدرى الملحق والملحق به وتوافق الزائد فيهما ذاتا ومجلا انتهى مطلوب . .

« تنبيه » قال في تدريج الأداني . (إعلم) أن الإلحاق مطلقا سواء كان في الاسم أو في الفعل جعل مثال مساويا لمثال آخر أزيد منه بزيادة حرف أو أكثر في عدد الحروف ، والحركات ، والسكنات ولذا لا يجوز الإدغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الآخر ويجعل ذلك الحرف الزائد في اللزيد فيه مقابلا للأصلي في الملحق فيعامل الملحق معاملة الأصل في جميع تصاريفه وذلك كجعل شملل مساويا لدحرج بزيادة اللام فيعامل شملل معاملة دحرج في جميع تصاريفه ، وفي الاسم كجعل قردد مساويا لطمفر بزيادة الدال في قردد فيعامل معاملة جطر في جميع أحواله . من تصغير وتكبير وغيرها . انتهى « فائدة » الفرق بين الأصل والملحق . أن الملحق يجب أن يكون ما زيد فيه للإلحاق دون الأصل فيجب في حوقل مثلا بزيادة الواو بين الفاء والعين دون دحرج ، وفي باب جلبب مثلا تكرير اللام دون دحرج ، وعلى هذا القياس انتهى . « تنبيه » جملة ما ذكرنا من أبواب الصرف ثمانية وثلاثون بابا ، ويزاد على ملحقات دحرج فلتس بزيادة النون . فالجملة تسعة وثلاثون ، ويزاد الكوفيون زلزل من ملحقات دحرج ومزيده تزلزل والحق بعضهم اطمأن بأقشمر ذهابا إلى أن الهمزة فيه مزيمة . ولما أنهيت الكلام على الثلاثي والرباعي شرعت في بيان المصدر وما يأخذ منه من الوجوه فقلت :

باب : الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر

وأخذوا من مصدر فعلا مضى	مضارعا أمرا ونهيا اقتضى
وإسما لفاعل ومفعول مكان	واسم آلة كذلك اسم زمان

هذا الباب معقول في الوجوه التي تستخرج من المصدر أي بيان مدها على

سبيل الإجمال ثم بعد ذلك شيوخ لكل وجه يباب يخصه على التفصيل وحاصله
أن الوجوه المستخرجة تسعة كما في النظم أحدها الفعل الماضي الثاني: المضارع .
الثالث: الأمر . الرابع: النهي . الخامس: اسم الفاعل السادس: اسم المفعول .
السابع: اسم المكان . الثامن: اسم الزمان . التاسع: اسم الآلة ، ولما كانت هذه
الوجوه المذكورة غير المصدر وهو ، أصلها فاحتيج إلى معرفته أولاً بدأنا
بذكر بيانه في قولنا .

فصل : في المصدر

المصدر الأصل ومنه الاشتقاق	على الصحيح عندهم بلا شقاق
وهو مقيس وسماعى وما	بالميم أو بدونه فلتصلا
فقس ثلاثياً بميم قد بدى	ومطلقاً في زائد فاعتمدا
وذو سماع ما عن الميم خلا	من الثلاثى على ما نقلنا
قال الزمخشري وابن مالك	قياسهم في ذا شهير قد حكى

أقول: إنما بدأت بالمصدر لما تقدم أنه لا بد من معرفته أولاً، وفيه تنبيه
على أصالة المصدر في الاشتقاق كما مرحت به في قولي: (المصدر الأصلي الخ) والمصدر هو
الاسم الدال على الحدث وقوله (على الصحيح) إشارة إلى خلاف الكوفيين فيه
لأنهم يقولون أن الأصل في الاشتقاق للفعل الماضي والمصدر مشتق منه وقوله
(هندهم) أى الصرفيين . وقوله: (بلا شقاق) أى عند البصريين لأنهم هم
القائلون بأن الأصل في الاشتقاق المصدر والفعل مشتق منه. وقوله: (وهو مقيس
وسماعى) الخ تصريح بأن المصدر ينقسم إلى قياسى وسماعى . وفى قوله: (بميم قد
بدى) إشارة إلى أنه يكون ميمياً وغير ميمى . فالميمى هو ما كان في أوله ميم زائدة
وغير الميمى ما خلا عنها فالسماعى هو المصدر الثلاثى الخالى عن الميم المذكورة

وغيره قياسى ، وإلى ذلك أشرت بقولى : (فقس ثلاثياً بميم قد بدى . ومطلقاً فى زائد فاعتمدا . ذو سماع ما عن الميم خلا) وهى عبارة المقصود باختصار . فأما المصدر فلا يخلو من أن يكون : ميمياً أو غير ميمي فإن كان غير ميمي فهو سماعى ، لأنه لا قياس لمصدر الثلاثى وغير الثلاثى قياسى انتهت .

وما فى النظم بمعناه ، وما ذكر من أن مصدر الثلاثى الخالى من الميم سماعى . هو ما فى المقصود وغيره تبعاً لسيبويه والأكثرين . وعلموه بأنه كثير يتعذر ضبطه لأنه يبلغ إلى اثنين وثلاثين باباً ، كما نقله سيبويه رحمه الله تعالى ومنهـب الزمخشري وجماعة من المحققين أنه قياسى واختاره ابن مالك الخ . قال فى الخلاصة :

فعل قياس مصدر المعدى	من ذى ثلاثة كرد ردأ
وفعل اللازم بابه فعل	كفرح وكجوى وكشلى
وفعل اللازم مثل قعدا	له فعول باطراد كعدا
ما لم يكن مستوجبا فعلا	أو فعلا نا قادر أو فعلا
لذا فعال أو لصوت وشمل	ميراً وصوتاً الفعيل كسهل
فمولة فعالة لفعلا	كسهل الأمر وزيد جزلا
وما آتى مخالفاً لما مضى	فبأيه النقل كسخط ورضى

وظاهره بل صريحه أن له أى الثلاثى أوزاناً مضبوطة ينقاس فيها وما خرج عنها هو السماعى . لكن قال الخضرى قال سيبويه مرادهم بالقياسى هنا أنه إذا لم يسمع من العرب مصدر للثلاثى فإننا نقيسه على هذه الأوزان لأننا نقيس مع السماع ٥١ .

ثم ذكرت للمصدر للميمي من الثلاثى مع اسمى الزمان والسكان فقلت .

فصل : في المصدر الميمي مع اسمى الزمان والمكان

وكل ميمي ثلاثى آتى فإنه لم يخل عما ثبتنا
 ينظر في عين مضارع فإن كان بفتح أو بضم يستكن
 ففعل مصدره بالفتح مع اسم الزمان والمكان متبع
 ذا الحكم في الصحيح والمضاهف مهموزهم مع أجوف قد اقتنى
 والعين إن تسكر في الزمان مع المكان الكسر ذو إمكان
 والتزموا في ناقص وما قرن فتح العين في الجميع فاستين
 كذلك في المفروق والمثال الكسر في الثلاثة الأحوال

يعنى أن كل مصدر ميمي من الثلاثى نظر في عين مضارعه، فإن كان عينه
 مضموماً كينصرف، أو مفتوحاً كيف فتح، فالمصدر الميمي منه الزمان والمكان، على مفعول
 بفتح الميم والعين، كالنصر والفتح وذلك في الفعل الصحيح. والمضاهف كالنصر
 من سر. والمعض من عض. والمهموز كالأمن والمسام. والأجوف كالقتال
 والخاف. وهذا معنى قوله وكل ميمي إلى قوله قد اقتنى. أى اتبع، وقوله
 (والعين إن تسكر الخ) يعنى أن الحكم السابق في الأربعة المذكورة إذا كان
 مضارع كل واحد مضموماً أو مفتوحاً كما ذكرنا أما إذا كانت العين مكسورة
 فالمصدر منه على مفعول بالفتح واسم الزمان والمكان بالكسر، وإليه أشرت
 بقولى (والعين إن تسكر) أى من المضارع لكل من الصحيح وما بعده وقوله (ذو
 إمكان) المراد به اللزوم وقوله (والتزموا في ناقص وما قرن فتحاً لعين) أى في
 مفعول. يعنى أن مصدر الفعل الناقص والثفيف المقرون يكون على مفعول بالفتح
 مطلقاً سواء كان عين المضارع مفتوحاً أو مكسوراً وكذلك اسم الزمان والمكان

منهما وقوله (كذا في المفروق إلخ) أى والتزموا فى التفيف المفروق ، والمثال أن يكون المصدر منهما والزمان والمكان على مفعل ، بكسر العين فى جميع الأحوال أى سواء كان المضارع مضموماً أو مفتوحاً أو مكسوراً ، ثم استشعرت اعتراضاً يرد على هذه القاعدة فكأنه قيل كيف تلتزمون ما ذكر وقد ورد مما التزمتم فيه فتح العين مكسوراً كالمطلع : اسم مكان تطلع منه الشمس وكذا المغرب والمشرق وغيرهما فدفعت ذلك بقولى :

وما آتى مخالفاً لما ذكر كقطع ونحوه مما كسر
فشاذ كغرب ومشرق ومسجد ومسكن ومفرق

أى وما جاء مخالفاً للضابط المذكور ، بأن وجد على مفعل بكسر العين بما كان حقه أن يحىء مفتوحاً ليطابق الضابط كالأمثلة المذكورة ، فشاذ مخالف لقياس لا الاستعمال لورود أكثره فى القرآن العظيم ، وهو أفصح الكلام ، وقد مر أن الشاذ ينقسم إلى ثلاثة أقسام فراجع اه . ولتذكر بياناً لهذه الأحكام باختصار . (أما الصحيح) فى آتى من جميع الأبواب ، وأمثلة ما يتفق فيه المصدر مع الزمان والمكان منه على مفعل بفتح العين نحو المفتوح من فتح يفتح والمعلم من علم يعلم والمدخل من دخل يدخل . والمحسن من حسن يحسن ونحوها من كل فعل مضارعه ، مفتوحة العين أو مضمومها ومثال ما يقتضيه المصدر عن الزمان والمكان نحو المضرب من ضرب يضرب والمجلس من جلس يجلس ونحوها من كل فعل مضارعه مكسور العين فالمصدر منه مضروب ومجلس بفتح الراء واللام والزمان والمكان بكسرهما وأما الأجوف فى آتى من ثلاثة أبنية يتفق المصدر والزمان والمكان فى اثنين منها فعل فيفعل بضم العين فى مضارعه نحو قال يقول وصان يصون فتقول فيه بعد الإعلال مقال ومسان فى الثلاثة . (الثانى) فعل يفعل

بفتح عين مضارعه، نحو خاف وهاب فتقول فيه مخاف ومهاب في الثلاثة .
ويختلف للمصدر عن الزمان والمكان في باب واحد، وهو فعل يفعل بكسر عين
المضارع نحو باع وكال فتقول مبيع ومكيل في الزمان والمكان، وتقول في المصدر
مباع ومكال وأما المضاعف : وهو ما كان هينه ولا منه من جنس واحد فهو
كالجوف يأتي من ثلاثة أبنية أيضا. الأول : من مضموم العين في المضارع نحو : سر
ومد . فتقول في المصدر والزمان والمكان مسر، وممد على وزن مفعل بفتح العين .
الثاني : من مفتوح العين في المضارع نحو : حض وحس فتقول فيهما مضم ومض وحس،
على مفعل بفتح العين . والثالث : من مكسور العين في مضارعه نحو : فروق فصدره
بفتح العين . وأما الزمان والمكان فعلى مفعل بكسرهما نحو مفر ومقر .
وأما المهموز : وهو ما كان أحد أصول حروفه همزة، فيأتي من جميع الأبواب
كالصحيح نحو : المأم والمأخذ من أمن وأخذ والمسأل والمرأف من سأل ورؤف .
والمقرء والمجزء من قرأ وجزؤ إلا المهموز المضاعف . ولا يوجد منه إلا مهموز
الفاء ويأتي من ثلاثة أبنية باب نصر نحو أد، وباب حسن نحو أذ فيتفق المصدر
فيهما مع الزمان والمكان على مفعل بالفتح نحو مأم ومأز والباب الثالث باب
ضرب نحو إن يأن فالمصدر مأن بالفتح والزمان والمكان بالكسر .

« تنبيه » حاصل ما يفرق فيه بين المصدر وبين الزمان والمكان من هذه
الأبواب أن ما كان مكسور العين في المضارع فيكون المصدر منه على وزن مفعل
بفتح العين والزمان والمكان منه على مفعل بكسر العين إلا الناقض واللفيف
المقرون فالمصدر والزمان والمكان منهما على مفعل بفتح العين في جميع الأحوال
سواء كان عين مضارعه مفتوحا أو مكسورا أو مضموما كما تقسم والناقض ما كان
آخره حرف علة نحو مرعى ومرعى ومدعى من يرعى ويرعى ويدهو في المصدر والزمان
والمكان واللفيف المقرون ما كانت عينه ولا ما حرفا علة نحو المطوى من يطوى

والمقوى من يقوى وما كان مضارعه مفتوح العين ، أو مضمومها فالمصدر منه
والزمان والمكان على مفعل بالفتح كما سبق ، إلا المعتل المثال غير المضاعف ،
واللغيف المقرون فالمصدر منهما على مفعل بالكسر في جميع الأبواب .
والمعتل المثال هو ما كان أوله حرف هلة نحو: الموجل والموعد والميسر من
يوجل ويمد ويسر . وأما اللغيف المفروق ، وهو ما كان فاؤه ولامه حرفا هلة نحو
الموقى من يقى ، والموجى من يوجى وقد أشار إلى ذلك في قوله : والتمزوا إلى آخر
البيتين . ومن أراد البسط على هذه الأبواب فعليه بالطلب ، ثم ذكرت المصدر
المبني مما زاد على الثلاثي فقلت :

فصل : في المصدر المبنى من غير الثلاثي

وكلا زاد على الثلاثة . مصدره المبني مثل زنة
مضارع لبابه قد جهلا وحرف مضارع ميا جهلا
كذا اسم مفعول زمان ومكان وفاعل لكن بكسر العين كان
يعنى أن كل فعل زائد على الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا أو من الزيدات
فالمصدر المبني منه والزمان والمكان واسم المفعول من كل باب يكون على وزن
مضارع ذلك الباب إلا أنك تبدل حرف المضارعه بالميم المضموم نحو مدرج
ومكرم ومستخرج لكل من المصدر والزمان والمكان واسم المفعول في المتعدى
وفي اللازم يتفرد اسم المفعول بدخول حرف الجر على معموله نحو مدرج به
ومززل به ومحوقل به وأصل هذا البناء لاسم المفعول ، وإنما اشتركت صيغة
المصدر والزمان والمكان معه للاختصار ، وللاتفاق في كثير من الحروف ،
ولمشابهة الزمان والمكان بالمفعول في أن لا يكون عمدة ، وفي أن يتعلق به الفعل .
والمصدر يشار إليهما في الثلاثي غالبا فكذا فيما فوقه . وأما اسم الفاعل فيشار إليهما
ولكن يكون بكسر العين .

ثم شرعت في بناء المرة من المصدر فقلت :

فصل : فى بناء المرة من مصدر الثلاثى ومن الزائد عليه

وفعلة	بفتح فاء مصدر	لمرة واحدة قد قرروا
كضربة	وقومة فإن كسر	كجلسة فهو لهيئة ذكر
والتاء	إن كان أصيلا فاعتمد	وصفا بنحو وحدة كن حمد
محمدة	واحدة كأنما	برحمة واسعة فعمما
وزائد	على الثلاثى إن خلا	عن ذلك التاء فيه توصلا
أو كان	بالتاء فيه أيضاً وصف	بوحدة كسابق فيما عرف
كانطلق	انطلاقة ودرجاً	دحرجة واحدة أخالطها

يعنى أن بناء المرة من مصدر الثلاثى يكون : على فعلة بفتح التاء تقول : ضربت ضربة فى السالم ، وقت قومة فى غيره ، أى ضرباً واحداً وقيماً واحداً إلا ما كان فيه التاء أصلية أى تاء التأنيث فلا بد من وصفه بالوحدة أو ما يدل عليها كالمأخوذ من حمد فنقول فيه حمدة محمدة واحدة ومنه اللهم ارحمنى رحمة واسعة فى الهيئة كما يأخذ من النظم وقد صرحت بذلك فى قولى (والتاء إن كان أصيلاً إلى قوله محمدة واحدة) فتوله كن حمد . أى — كالمأخوذ من حمد الفعل الماضى كما يبناه . وأما بناء الهيئة منه فبكسر الغاء كحسن الطعمة والجلسة بكسر الطاء والجيم قوله (فعمما) تكملة . وأما الزائد على الثلاثى فبناء المرة منه بالتاء إن كان خالياً عنها والمراد بالتاء هنا وفيما سبق تاء التأنيث الموقوفة عليها بالهاء ، كالإعطاء والإنطلاقة والاستخراجة أى إعطاء واحداً وإنطلاقاً واحداً واستخراجاً واحداً . وأما المصدر الذى فيه التاء منه فلا بد مع ذلك من التوصيف بما يدل على الوحدة كدحرجته دحرجة واحدة وقائلته مقاتلة واحدة وإطمانت

طمانينة واحدة . « تنبيه » قال السعد التفتازاني : المصادر التي فيها تاء التأنيث
قياسي ومما عي فالقياس مصدر فعلل وفاعل مطلقاً ، ومصدر فعل ناقصا
ومصدر أفعل واستفعل أجوفين ، والسماعي نحو رحمة ونشدة وكندرة ، وهليك
بالسماعي انتهى . والمراد بالتنوع كما قال الزنجاني في شرح الهدى : الحالة التي عليها
الفاعل نحو هو حسن الركبة بالكسر إذا كان ركوبه حسناً عادة وهو حسن
الجلوس لما كان موجوداً منه من الجلوس أي صار حالة له ومثله العذرة لحالة
الاهتذار وكذا القتلة والميئة هذا في الثلاثي المجرد الذي لا تاء فيه وأما غيره
فالتنوع منه كالمرة بلا فرق في اللفظ والفارق القرائن الخارجية نحو رحمة واحدة
للمرة ولطيفة للتنوع ودرجة واحدة للمرة ولطيفة للتنوع وهكذا وقال بعضهم
ببناء التنوع من الزائد على الثلاثي شاذ ومشى عليه ابن مالك ولذا قال في الخلاصة
وشذ منه هيئة كالمرة . ثم ذكرت اسم الآلة فقلت .

فصل : في ابنية أسماء الآلة

ووزنوا لآلة . مفعال مع مفعلة ومفعل أيضاً تبع
كقولهم مكسحة ومحلب مفتاح كالمصفاة فيما أعربوا

يعني أن هذا الفصل في بيان الأوزان التي يبنى منها اسم الآلة وهو ما يعالج
به الفاعل المفعول لوصول الأثر إليه أي المفعول كالمسحت وهو الذي يعالج به
النجار الخشب لوصول الأثر إليه أي الخشب فعلم بذلك أن التعريف هو الآلة
وهي إما تكون للأفعال العلاجية . فاسم الآلة يبنى في ثلاثة أوزان . مفعال بكسر
الميم ومسكن الغاء نحو مفتاح اسم لما يفتح به ومفعل بكسر الميم وفتح العين . نحو
محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب ومفعلة بكسر الميم مع فتح العين أيضاً
نحو مكسحة اسم لما يكسح به الثلج ومنه مصفاة ومرفاة بوزن مفعلة لأن أصلهما
مصفاة ومرفوة إلا أن الميم تفتح فيهما ويراد بهما المكان حيث توضع والمصفاة اسم

لما يصنى به اللين أو غيره والمرقا اسم لما يرقى عليه كالعلم ، وشذ بجىء اسم الآلة من مضموم العين ، والميم كالمسقط والمنحل والمكحلة لكن فى دعوى الشذوذ نظر ، لأن المذكورات ليست من اسم الآلة بل هى أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، ثم شرعت فى بيان أبنية الأفعال مبتدئاً بالماضى فقلت :

فصل : فى بناء الفعل الماضى المعلوم

الماضى قد يبنى لفاعل وقد يبنى لمفعول فليس ينتقد
فطلقاً آخر حرف فتحا واضمه مع واو جمع صلحاً
وسكن إن ضمير رفع حركا وأول المعلوم بالفتح اتركا
ما لم يكن بهمة الوصل ابتدئ مما يجىء والهمزة للكسر هدى

أى هذا الفصل فى بناء الماضى المعلوم . والماضى هو ما دل على زمن مضى وانقضى وأقوى علاماته تاء التانيث الساكنة ، ثم الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون معلوماً ، أو مجهولاً فالمعلوم ثلاثياً أو زائداً عليه يكون الحرف الأخير منه مبنياً على الفتح ، لأن الأصل فى الأفعال البناء . والفتح أخف الحركات وذلك فى فعل الواحد مذكراً ومؤنثاً ، فهو نصر ونصرت والتثنية كذلك فهو ضرباً ضربتاً ويبنى آخره على الضم فى جمع المذكر الغائب لعارض وهو اتصال واو الضمير للمجاسة نحو ضربوا . وعلى السكون إذا اتصل بضمير رفع متحرك كثناء المخاطب مذكراً أو مؤنثاً أو مفرداً أو غيره ، ومع نون جمع النسوة وأما الحرف الأوسط فلا يكون إلا متحركاً بأحد الحركات الثلاث كما تقدم فى بيان أقل الفعل من أنه لابد من حرف يبدأ به وحرف يتوسط بينهما وهذا الحرف لا يكون إلا متحركاً وأما أوله فمفتوح كما ذكر فى قوله (وأول المعلوم بالفتح اتركا) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة أى وأول الفعل الماضى

المعلوم ثلاثياً أو غيره لا يكون إلا مفتوحاً إلا إذا كان مبدوءاً بهمزة الوصل
لأنه لما سكت توصل إليه بهمزة الوصل وهي تكون مكسورة إلا في مواضع
يسيرة كما سيأتي قال في النظم (ما لم يكن بهمزة الوصل الخ ولما كانت همزة
الوصل لا تكون إلا في كلمات محصورة ذكرها مع ما لها من أحكام بقوله) :

وهي التي تسقط في الدرج تكون	في ابن وفي ابنة وفي ابنم يكون
واثنين واثنين واسم واست	وايمن مع امرئ وامرأة
وهمزة لماضي وأمر مصدر	من الخماسي والسداسي اعتبر
وهمز آل وأم وأمر الحاضر	من الثلاثي بلا مكابر
وكلها إن بدئت فتكسر	أو وصلت فهي بدرج تظهر
وامستن آل وأختها وأيمنا	فهمزها بالفتح في ابتدائنا
كضم همز الأمر مما استقبلا	إن ضم عينه كما قد نقلنا
ومثله همزة ماض قد جهل	من الخماسي والسداسي جهل
وخير ماض من الهمزات	همزة وصل سائر الحالات

يعني أن حكم همزة الوصل تثبت في الوقف وتسقط في الوصل، وسميت همزة
الوصل لأنها تجيء للتوصل إلى النطق بالسالكين فذكر أنها تكون في سبعة عشر
كلمة مذكورة في قوله (في ابن إلى قوله وأمر الحاضر اهـ) وقوله (وابنم)
أصله ابن فزيدت فيه الميم للتوكيد والمبالغة والامتداد . أصله منه حذفت الهاء
لمشابهتها حرف العلة في الخفاء ، ثم أدخلت همزة الوصل في أوله بعد مكونه
ومعناه المعجزة وقد يراد به حلقة الدبر وقوله (وابنم) وهو مفرد كآجر وآنك
عند البصريين من اليمن وهو البركة ، وفي قوله (وهمزة الماضي الخ) بإعادة ذكر
الهمزة إشارة إلى شروعه في نوع آخر لأن همزة الوصل سماعية وقياسية .

فالسباعية العشرة الأسماء السابقة وهمزة الماضي وما ذكر بعدها قياسية . وقوله (وكلها إن بدئت) بيان لحكمها يعنى أن همزة الوصل تثبت فى الابتداء بها وتسقط فى الدرج أى الوصل والأصل فيها أن تكون مكسورة إلا ما استثنى فى قوله (واستثنى آل وأختها) وهى أم فى لغة حمير . وأيمن فتفتح فى الثلاثة كما يستثنى ما تضم هيئته وهو ثلاثة أيضاً همزة الأمر من كل ما كانت العين فى مضارعها مضبوطة كنصرهم واقتل وهمزة الماضي المجهول من الخامس والسادس كأنطلق واستخرج .

وقوله (وغير ماسر من الهمزات) أى المدكورات تسمى همزة قطع فتكون ثابتة وصلًا ووقفًا . ثم ذكر بناء الماضي المجهول فقال .

فصل : فى بناء الماضي المجهول

وميز المجهول فى بنائه بضم أول هلى أقرانه
مع كسر ما قبل أخيره اعتمد والفتح فى مضارع له يرد

يعنى أن فتح ما قبل الأخير من مضارع المجهول قاعدة شهيرة . وأن الماضي المجهول يتميز عن المعلوم بضم الحرف الأول منه ، وكسر ما قبل آخره وبقيّة حروفه باقية كما كانت فى المعلوم كنصر . وانطلق . واستخرج ثم شرع فى بناء الفعل المضارع المحسوب ثاى الأقسام المذكورة فى قوله وأخذوا من مصدر فعلا مضى مضارعاً فقال :

فصل : فى بناء المضارع المعلوم

هو الذى فى أول له يزداد حرف شهير من أنيت يستفاد
وشروطه بأن يكون زائداً عن ماضى الأفعال أوقيت الردا

والفتح في أول معلوم أحق إلا الرباعي فللضم استحق
واكسر لما قبل الأخير في الذي زاد هلى ثلاثة فليحتد
إلا الذي يجيء من تفعللا ومن فعلت كذا تفاعلا
فتفتح ما قبل الأخير استثنى كيتعلم العلوم إبنى

يعنى أن المضارع من حيث هو معلوماً أو مجهولاً كلمة دلت على معنى في نفسها
واقترنت بزمن وضما إذ هو يحتمل الحال والاستقبال ولا بد في أوله من إحدى
الزوائد الأربع التي هي الألف والنون والياء والتاء يجمعها قولك أنيت كما صرح
به بشرط في الحرف الزائد منها أن يكون زائداً هلى الفعل الماضي منه نحو اضرب
للمتكلم وحده ونضرب للمتكلم وغيره ويضرب للغائب وتضرب للغائبة وتسمى
حروف المضارعة (والمضارع) اسم فاعل من المضارعة بمعنى المشابهة التامة سمي
به لمسايبته اسم الفاعل لفظاً ومعنى فتقول : زيد معصل ويصلى بمعنى واحد ولفظ
متساوئهم حروف المضارعة المذكورة مفتوحة في المعلوم منه من جميع الأبواب
إلا من الرباعي أى رباعي كان . سواء كان رباعياً مجرداً مزيداً على الثلاثى فإنها
أى حروف المضارعة مضمومة فيه نحو يسخرج ويكرم ويفرح ويقاقل إذ لو
فتحت فيه لالتبس بعضها بالماضى وقد صرح بذلك في قوله (والفتح في أول
معلوم أحق إلا الرباعي فللضم استحق) وقوله (واكسر لما قبل الأخير الخ) يعنى
أن ما قبل الحرف الأخير منه يكون مكسوراً مما زاد على الثلاثى رباعياً كان
أوخامسياً أو سداسياً إلا في ثلاثة أبواب منها وهى باب تفعلل وتفاعل فسا قبل
آخرها يكون مفتوحاً نحو يتدحرج ويتعلم ويتقاتل وأما الثلاثى فقد سبق أن
ما قبل آخره وهو عينه يكون مضموماً في أبواب كينصر ويحسن ، ومفتوحاً كيعلم
ويفتح ، ومكسوراً كيضرب ويحسب . وقوله (كيتعلم العلوم إبنى) يقطع الهمزة

للوزن مثال لما يفتح ما قبل آخره من المستثنى المذكور، وأما حكم لامه فسيأتى .
ثم ذكر المضارع المجهول فقال :

فصل : فى المضارع المجهول

أول مجهول مضارع أبج ضا وما قبل أخير يفتح
وما بقى من الحروف يذكر كمثل ما كان فلا يغير

يعنى أن المضارع المجهول مثل المعلوم فى البناء إلا الحرف الأول منه فإنه يضم مطلقا ، وإلا ما قبل آخره فإنه يفتح مطلقا من جميع الأبواب فنقول يضرب ويدحرج وينطلق ويستخرج يضم الأول وفتح ما قبل الآخر فى الجميع ثم ذكر حكم اللام من المضارع المعلوم والمجهول بقوله :

حكم لام المضارع

اللام من كل مضارع تضم	إذا خلا عن ناصب وما جزم
مالم تصل بواو جمع هلمت	أو ألف اثنين وبألفين خوطبت
فإن بها قد وصلت فسمها	خسة أفعال لدى أولى النهى
وهى التى ترفع بالنون وفى	نصب وجزم فبحذفها اكتفى
فضمها مع أول وافتح معا	ثان وللأخير كسر وقما
واسكنن مع جمع لسوة حرف	وافتح لتوكيد وإن خف ألف

يعنى أن لام المضارع معلوما كان أو مجهولا مضمومة ضمة إهراب حتى يدخل ناصب ينصبها أو جازم يجزمها والنواصب أربعة : أن المصدرية ، ولن لتأكيد

النفي . وكى للتعليل . وإذن للجواب . والجوازم خمسة . لم : نحو لم يقم ولما : نحو ولما
يقم . وهما لقلب المضارع ما ضيا ونفيه ، وامتاز لما بامستغراق النفي ويتوقع مدخولها
واعتناع دخول أدوات الشرط هليها والثالث ، ن الجوازم : إن للشرط والجزاء
نحو إن يدخل أدخل . والرابع : لام الأمر لم يلب الفعل نحو لينصر الخامس : لا
فى النهى : نحو لا تفعل ، وهذا معنى البيت الأول وقوله مالم اتصل (بالبناء للمجهول
إلى آخر الأبيات معناه أن محل ضم لام المضارع مالم يتصل بواو جمع المذكور نحو
يفعلون وتفعلون أو ألف الإثنين أو ياء المخاطبة نحو : تفعلان ويفعلان وتفعلين وهذه
الخمسة تسمى الأفعال الخمسة ، وحكمها عند النحويين أنها ترفع بثبوت
النون وتنصب وتجرى بمحذوفها وهذه المسألة تتعلق بالنحو وذكرها هنا استطراد
وكذا قوله (واسكنن مع جمع نسوة) يعنى أنه يبنى على السكون إذا اتصل بنون
جمع النسوة ويبنى على الفتح إذا اتصل بنون التوكيد الثقيلة والخفيفة نحو والنسوة
يقمن وليسجنن وليكونا حاصله أن للمضارع يرفع بالضمة الظاهرة مالم يتصل
بآخره شيء مما يوجب بناؤه أو ينقل إعرابه — فالذى يوجب بناءه هو نون
النسوة ونونا التوكيد ، والذى ينقل إعرابه الأفعال الخمسة ، وأنت خبير أن هذا
الحكم من أحكام النحو وذكره استطراد كما ذكرنا . وقوله (وإن خف ألف)
يعنى أن نون التوكيد الخفيفة يجوز قلبها ألفا كقول امرئ القيس (قفانبك
من ذكرى حبيب ومنزل) اهـ . ثم ذكر الناطم الأمر والنهى بقوله :

فصل : فى بناء الأمر والنهى الماخوذين من المصدر

الأمر والنهى يكونان هلى	لفظ مضارع كما قد نقلا
واللام فى الصحيح ساكن وفى	معتل احذف حرف علة تف
كنون أمثال وابق النون من	توكيد هم ونون نسوة زكن

يعنى أن أمر الغائب فقط والنهى سواء كان لغائب أو حاضر يكونان على لفظ المضارع إلا أنهما مجزومان بدخول لام الأمر ولا النهى وعلامة الجزم فيهما سكون اللام في الفعل الصحيح المفرد وسقوط لام المعتل وسقوط نون التثنية ونون جمع المذكر ونون المؤنثة المخاطبة لان النون في الثلاثة نون اعراب قائم مقام الحركة فتسقط بالجازم كالحركة مثال الصحيح : يضرب لا تضرب لا يضرب ومثال للفعل لينز ولا يفرز ولا يرم ولا يرم ولا يمش ولا يمش ومثال المثني لا ينصرا لا تنصرا . ومثال الجمع لينصروا ، لا تنصروا . ومثال الواحدة المخاطبة لتنصرى لا تنصرى ولا تنحذف منهما في جمع النسوة لأن نونها ثابت في الجزم ، وغيره نحو ليضربن ولا تضربن ولا يضرين وكذا لا تنحذف منهما نون التوكيد الثقيلة ونون التوكيد الخفيفة لثبوتها في غير الجزم نحو ليضربن ولا يضرين بتشديد النون وتخفيفها مع فتح الباء ثم ذكر الناطم بناء أمر الحاضر بقوله .

فصل : في بناء أمر الحاضر

وحرف ماضارع من أمر أزل الحاضر لكن يهمز قد وصل
إن كان ساكنا فإن تحركا فأبقى تحريكا ولهزم أركا
واللام كالمضارع المجزوم في صورته وهو بناء الوقف

أى الطريق في أخذ أمر الحاضر من المصدر أن تنحذف من مضارعه حرف للمضارعه وتتدخل عليه همزة الوصل إن كان ما يمتدحرف المضارعة ساكنا عوضا عن الحذف ولتعلنر الإبتداء بالسكن : نحو اضرب . وإن كان بعد حرف المضارعة متحركا بقي على حركته نحو : دحرج ولا تدخل عليه همزة الوصل لعدم الحاجة إليها وأما آخره فساكن وهو مبنى على الوقف والسكون لامن عامل لأن

الأصل في الأفعال البناء ولا مشابهة بينه وبين الاسم وهذا مذهب البصريين
ومذهب الكوفيين أنه مرب مجزوم والأول أشهر والمبنى على الوقف كل
كالجزوم في اللفظ أى في قطع آخره عن الحركة لآى الحقيقة لأن مسكون الجزوم
بمعامل ومسكون الموقوف بدونه . ثم ذكر أبنية اسم الفاعل فقال :

باب أبنية اسم الفاعل

كفاعل زن اسم فاعل بدا	إن كان فتح العين في الماضى هذا
كناصر وضارب وإن تضم	عين لماضيه فوزنه انتظم
في صيغتين فعل أو فعيل	مثلها بالضخم والجميل
أو كسرت عين فغير اللازم	على وزن فاعل كعالم
ولازم أوزانه تحصر في	أربعة أفعال فعلافت اقتفى
كأحر عطشان والفعيل	وفعل كفرح كجميل

اسم الفاعل هو ما اشتق لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث . وقوله (كفاعل
زن الخ) يعنى أن اسم الفاعل على أوزان باعتبار عين فعله فينظر في عين الماضى منه
لكونه أسهل ضبطا فإن كان مفتوحا فوزن اسم الفاعل منه على فاعل كناصر
من نصر وضارب من ضرب وفتح من فتح . وإن كان عين ماضيه مضموما
فوزنه ينتظم في صيغتين أى وزنين أحدهما فعل بسكون العين وثانيهما فعيل
بالياء بعد العين وأمثلهما نحو الضخم للأول والجميل للثانى والضخم هو العظيم
والجميل معروف أو كان عين ماضيه مكسورا فإما أن يكون لازما أو متعديا
فالمتعدي منه وزن اسم فاعله على وزن فاعل كعالم من علم ووارث من ورث
واللازم منه يسكون اسم الفاعل منه على أربعة أوزان . أحدها فعيل كجميل
وكحيل وثانيها فعل كفرح وحسن من فرح وحسن . وثالثها أفعال كاحمر من

حمر يحمر بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع . ورايها فعلان كعطشان
من عطش يعطش . ولما كان في تصريف أفل وفعلان بمعنى خفاء ذكرها
في قوله :

فصل : في تصريف أحمر وعطشان

أحمر وصف الواحد المذكر وإن تصف أنثى فحراء اذكر
وثن في أحمر أحمران كذلك في حمراء حمراوان
والجمع فيهما بحمر وسما ونحو عطشان وعطش الزما
تنية الأول عطشانان والثان عطشيان إذا الداني
واجمعا على عطاش واقل لها السماع غير وزن فاعل

يعني أن تصريف أحمر وعطشان تقول في مؤنثهما حمراء وعطشى وفي
مثناهما أحمران وعطشانان للمذكر ، والمؤنث حمراوان وعطشيان ، وجمعهما حمر
وعطاش في المذكر والمؤنث ، وأقل لها : أي لأوزان اسم الفاعل السماع أي
أوزان اسم الفاعل كلها سماعية غير وزن الفاعل : (تنبيه) ذكر للمصنف تبعا
لأصله الأوزان التي يمكن ضبطها من هذا الباب اختصارا وترك الباقي وكان
عليه أن ينبه على ذلك كأصله حيث قال بعد ذكر هذه لأوزان واختصرت
بذكر ما يمكن ضبطه وتركت ما عداها ولكن فات ذلك . (فرع) الصفة المشبهة وهي
اسم مشتق لمن قام به الفعل بمعنى الثبوت ولما أوزان غير ماسبق فقل لها سبعة
هشر وزنا على ما ذكر في روح الشروح وهزاء إلى الاستقراء فعل يسكون
العين وحركات الفاء نحو شكس وملح وصلب . وفعل بفتح الفاء وحركات
العين نحو حسن وخشن وهجل . وفعل بكسر الفاء والعين وضمهما نحو صفر
وجنب ، وفعل بفتح الفاء وضمهما نحو جبان وشجاع ، وفعل بفتح العين وكسرها

كشيظم وجيد وفعل بفتح الغاء وسكون الياء نحو حريص وسليم . وفعل كغيور .
وأفعل كأبلج . وفعلان كغضبان . انتهى . ثم ذكر اسم المفعول فقال :

فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي

صغ اسم مفعول ثلاثي على وزن مفعول فاعل يجتل
كمثل مجبور كبير الحال وأثبت قياس أول لا التالى

اسم المفعول . هو اسم لذات من وقع عليه الفعل . وقوله (ثلاثي على وزن مفعول)
يعنى أن المراد بالأبنية للذكورة من الثلاثي فقط . أماخير الثلاثي فقد سبق في المصدر الميمي
فيشمل جميع أبواب الثلاثي ، سواء كان ماضيه مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً
فوزنه إثنان : مفعول وفعل فالأول قياسى ، والثانى مباحى ولذا اختار له فى المثال
كبير بالسين عن كثير بالتاء . لأن كسر . تعد لا يحتاج إلى واسطة . وكثر لازم
لا يأتى منه للمفعول إلا بواسطة حرف الجر مثال الأول . مجبور الخاطر والثانى
كبير الحال ، وطريق أخذ وزن المفعول من الثلاثي أن تحذف حرف المضارعة من
مضارعه المجهول ، وتدخل الميم المضمومة بدله ثم تفتح الميم لثلاثي يلبس بمفعول باب
الأفعال نحو للمكرم ثم تضم العين لثلاثي يلبس بالموضع ، فصار مفعول نحو مجبر ثم
تشبع الضمة لا نمدام مفعول مضموم العين فى كلامهم ، فيتولد من الإشباع الواو
فيصير مفعول كمجبور . وأما وزن فعل منه فشارك بين الفاعل والمفعول فإذا
كان للمفعول فيستوى فيه للذكر والمؤنث والفارق بينهما للموصوف إن ذكر نحو
رجل قتيل وامرأة قتيل أو لم يذكر الموصوف فبالتاء ، فهو قتيل زيد وفتيلته .
وإذا كان للفاعل فيفرق بين مذكرة ومؤنثة بما يدل على التأنيث ، فتقول رجل
نصير وامرأة نصيرة أى ناصرو ناصرة ، ومررت بنصير زيد ونصيرته . ولما كان
للفاعل والمفعول صيغ وضعت للمبالغة بمعنى التكثير ، وهى مخالفة لأوزان ما لم
يذكر للمبالغة ذكرها بقوله :

فصل في أوزان المبالغة

بالغ بمفعيل وفعل فعل
فعله كيقظ مدرار مثل وبالصدق كالصبار
كما يقال غفل شكور لكنه ضحكة مكثير

ذكر من أوزان المبالغة ثمانية تبعاً للأصل، وليس المراد أن المبالغة محصورة في الثمانية المذكورة، بل ذكر في المطلوب أنها ترتقي إلى خمسة عشر منها: طوال لكثير الطول، وهجاء للبليغ في العجب، ومجزم لكثير الجرم، وعلامة لكثير العلم وراوية لكثير الرواية ومجذامة لكثير القطع للمودة وفروق لكثير الفرق بفتح الراء ونحوها والتي ذكرها في النظم منها ما يبالغ به في الفاعل فقط ومنها ما يكون له مع المفعول وقوله (بالغ) بصيغة الأمر من المبالغة، وهي التكثر كما سبق بمفعيل أي بوزنه، وكذا يقال فيها بضم نحو مكثير ومعطير مبالغة في الفاعل والمفعول وذلك لكثير الكلام والعطر . وفعل بتشديد العين كصبار وكذاب لكثير الصبر والكذب وفعل بفتح الفاء وضم العين كيقظ لكثير اليقظة، وفعل بفتح الفاء وضم العين نحو شكور وجهول لكثير الشكر والجهل . ومفعال بكسر فسكون نحو مدرار ومسقام لكثير الدر أو المطر ، واكثير السقم وفعل بكسر الفاء والسين مع التشديد في العين نحو صديق وفسيق . لكثير الصدق والفسق وفعل بضمين تم غفل لكثير الغفلة وفعلة بضم الفاء وفتح العين واللام كلمنة وضحكة لكثير اللعن والضحك وقوله (كيقظ إلى آخر البيتين) أمثلة للثمانية الأوزان والحاذاق يرجع كل مثال إلى وزنه : ولما فرغ من أوزان الأبنية شرع في بيان التصريف مبتدئاً بضابط الأفعال التي لا يخرج عنها علم الصرف مع أقسامها فقال :

باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف

وكما في الصرف من أفعال فإنها لا تخلو عن أحوال

إما ثلاثي أورباهي وها مجردان أو مزيدان اهلا
والكل إما سالم أولا فما خلا عن العلة والهمزة اهلا
كذاهن التضعيف سالم وإن لم يخل فهو غير سالم زكن
وبعضهم كالأصل قال السالم هو الصحيح دون فرق يعلم
واقسم جميعها إلى الصحيح أو مثلم وناقص كما حكوا
كذا اللغيف مطلقاً والأجوف ومثله المهموز والمضاعف

يعنى أن تصريف الفعل لا يخرج عن ستة وخسين باباً، لأن الفعل من حيث هو لا يخلو من أن يكون ثلاثياً أورباعياً، وكل منهما إما أن يكون مجرداً أو مزيداً فيه . فهذه أربعة، وكل من الأربعة إما سالم أو غير سالم فتلك ثمانية ويقال لها الأقسام الثمانية، وأمثلها نصر حرج من المجرد، وأكرم وتندحرج من المزيد فيه. هذا من القسم السالم، وغير السالم وعد أوعد توسوس وسوس وكل واحد من هذه الأفعال إما صحيح، أو معتل، أو أجوف، أو لغيف، أو ناقص أو مهموز، أو مضاعف فتلك سبعة أقسام فإذا ضربتها في الثمانية السابقة صارت ستة وخسين كما ذكرنا، وهذا ما شئ عليه الزنجاني وبعض الصرفيين لكن الذي ذكره صاحب الأصل وغيره، عدم الفرق بين الصحيح والسالم والعمل عليه هنا، وعليه فتكون الأقسام السبعة مضمومة في أربعة فقط، ومتأتى أحكام هذه الأبواب مفصلة إن شاء الله تعالى . . ثم شرع في بيان الفعل الصحيح وتصريفه على سبيل الإجمال فقال :

بإسب : حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه

أما الصحيح فهو ما قد سلما عن حرف علة كما قد علما
وصرفوه في فروع تكثر فدونك الأصل ففيه تحصر
كقولهم ضربت ضرباً اضرب وضارب واضرب وهذا يضرب

ونحوه من كل فرع قصدا وقس عليه كلما قد وردا
حذفها مخافة التطويل أو لظهورها مع التحويل

يعنى أن حذف الصحيح والسالم على ما ذكره الناظم تبعاً لأصله هو : ما خلت
حروفه التى تقابل بالفاء والعين واللام من حروف الةة ، وإن وجد فيه الهمزة ،
أو التضعيف .. ونذهب بمضمهم إلى الفرق بين الصحيح والسالم كما تقدم ذلك قريباً ..
فيكون الصحيح هـندهم : ما خلت حروفه من الةة فقط .. والسالم : ما خلا عنها وعن
الهمزة والتضعيف والراجع الأول ، ثم ذكر أن الفعل يتصرف فى فروع كثيرة
أشار إلى القليل منها ، وأحال فى بقيتها إلى أصله ، وهو : تن المقصود كما قال فدونك
الأصل ، لأنه ذكر فيه من تصريف الصحيح ما يغنى من طالعه حق للمطالعة فقوله :
ضربت مثال لماضى . وضرباً للمصدر ، واضرب مضارع للتكلم ، وضارب اسم
فاعل ، واضرب أمر ، ويضرب مضارع للفائب ، وقوله (ونحوه) من كل فرع مما هو
موجود ويقصد من المصدر . وقوله (وقس عليه كلما قد وردا) سواء كان ثلاثياً
أرباعياً ، مجرداً أو مزيداً ، ثم لما كان هذا الحذف قد يؤدى إلى إخلال بالمقصود
من أحكام التصريف الذى هو معظم هذا الفن ، تعرض لذلك على وجه إجمال
يمكن به ضبطه وحصره فقال :

وهالك ذكر الحكم بالإجمال	مع حذف ما فيه من الأمثال
صرف ماض ومضارع ، وما	لاوجه والأمر والنهى اسمما
ثلاث فى مخاطب مخاطبة	وشلها لفائب وضائبة
وإثنان فى تكلم فيما عدا	معلوم أمر وكنهى قصدا
جملة ما جاء لكل واحد	أربعة مع عشرة فاعتمد

قوله (ثلاث) : أى ثلاثة حذف الناء للضرورة : أى ثلاثة أوجه للمخاطب ، وثلاثة للمخاطبة ، وثلاثة للغائب ومثلها للغائبة ، ووجهان للمتكلم . وقوله (فيما عدا معلوم أمر وكنهى) : يعنى أن الوجهين للمتكلم لا تأتى من الأمر والنهى لعدم وجوده ، فلا يقال فى الأمر للمتكلم معلوما اضرب تضرب ، ولا يقال فى الأمر باللام لا تضرب لتضرب ، ولا يقال فى النهى المعلوم : لا تضرب ولا تضرب ، لعدم وجوده فى الاستقراء . مثال الماضى معلوما ومجهولا : ضربت ضربتاً ضربتاً للمخاطب ، ضربت ضربتاً ضربتاً للمخاطبة . ضرب ضرباً ضربوا للغائب . ضربت ضربتاً ضربتاً للغائبة . ضربت ضربتاً للمتكلم ومثال المضارع للمخاطب تضرب تضربان تضربون . والمخاطبة تضربين تضربان تضربن ، والغائب يضرب يضربان يضربون . والغائبة تضرب تضربان يضربن . . . والمتكلم اضرب تضرب . ومثال الأمر فى المخاطب اضرب اضرباً اضربوا . ومجهوله باللام لتضرب لتضرباً لتضربوا . وفى المخاطبة : اضرب فى اضرباً اضربين معلوما ، ومجهوله باللام لتضرب لتضرباً لتضربين . وفى الغائب : ليضرب ليضرباً ليضربوا . فى الأمر معلوما ومجهولا . والغائبة لتضرب لتضرباً لتضربين معلوما ومجهولا . وفى المخاطبة لا تضرب لا تضرباً لا تضربين ، وفى الغائب لا يضرب لا يضرباً لا يضربوا معلوما ومجهولا . وفى النائية لا تضرب لا تضرباً لا تضربين معلوما ومجهولا . وفى المتكلم لا تضرب ولا تضرب مجهولا فقط .

ثم أخذ فى تصريف اسم الفاعل والمفعول فقال :

وصرف اسم فاعل لمشرة فاعلة فواعل فعلة
كفعل فعال فاعلات وفاعلين فاعلين يأتى

فاعلتين فاعل وصرف اسما لمفعول لسبع تقتف
في وزن مفعول وثن واجما ومثله مفعولة يامن وعى
سابعها التكسير في المذكر فاحفظ لما ذكرته وحرر

يعنى أنه كما يتصرف كل من الماضى والمستقبل والأمر والنهى إلى أربعة
هشر وجهاً كذلك اسم الفاعل يتصرف إلى هشرة أوجه كما قلت (وصرف
اسم فاعل لعشرة) وسأذكرها على ترتيب النظم (فاعلة) للمفردة المؤنثة نحو
ناصر (فواعل) جمع مؤنث مكسر نحو نواصر : (فعلة) بفتح الهمزة فتفتح جمع
تكسير لفاعل المذكر نحو نصرة (كفعل) بضم الفاء وفتح العين مشددة جمع
مذكر مكسر أيضاً نحو نصر ومثلها (فعال) في كونه جمع تكسير وهو بضم
الفاء وتشديد العين نحو نصار فلجمع التكسير المذكر ثلاثة أبنية من الفاعل .
(فاعلات) جمع مؤنث سالم نحو ناصرات . (وفاعلين) بفتح اللام مثني فاعل
المذكر نحو ناصرين . (فاعلين) بكسر اللام جمع مذكر سالم نحو ناصرين .
(فاعلتين) لمثنى المؤنث نحو ناصرتين . وقوله (وصرف اسما لمفعول لسبع
تقتف) أى تتبع يعنى أن اسم المفعول يتصرف في سبعة أوجه أحدها وثانيتها وثالثتها في
(وزن مفعول) مفردة ومثناه وجمعه نحو منصور منصوران منصورون ورابعها
 وخامسها وسادسها في وزن (مفعولة) كما ذكرته بقولى (ومثله مفعولة يامن وعى)
من الوعى أى ومثل وزن مفعول في الثلاثة الأوجه وزن مفعولة نحو منصور
منصورتان منصورات . (وسابعها) جمع التكسير المذكر وهو وزن مفاعيل
نحو مناصير . وقوله (فاحفظ لما ذكرته) أى من الأحكام المذكورة على
سبيل الإجمال في قولى وهاك ذكر الحكم بالإجمال إلى قوله : وحرر ، أمر من
التحرير وهو التنقيح وإنما حذفتم الأمثلة التي ذكرها الأصل الذي هو متن

المقصود لضيق النظم عنها ولقهرها مما ذكرت مع التحويل على ما في الأصل
 بقول (فدونك الأصل) وعبارته في الأمثلة لأفعال الصحيحة (مانصه) مثال
 الماضي في المعروف نصر نصرا نصروا الخ . ومن المجهول نصر نصرا نصروا الخ .
 ومثال المستقبل ينصر ينصرون الخ . ومن المجهول ينصر ينصرون الخ .
 ينصرون . ومثال الأمر الغائب لينصر لينصروا لتنصر
 لتنصرا لينصرن ، ومثال الأمر الحاضر انصر انصرا انصروا لتنصر
 انصرا انصرن ومن المجهول لينصر لينصروا لتنصر لتنصرا
 لينصرن لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصر لتنصرا لتنصروا لتنصر
 لتنصر . وكذلك النهى من المعلوم والمجهول إلا أنه زيد في أوله لا وتقول في نون
 التأكيد المشددة في أمر الغائب لينصرون لينصرون لتنصرون
 لينصرنان . وفي أمر الحاضر انصرون انصرا انصروا . في الخفيفة لينصرون
 لينصرون لتنصرون بفتح الراء في الواحد المفرد والواحدة الغائبة وضمها في جمع
 المذكر وفي المخاطب انصرون انصروا انصروا . وكذلك النهى من المعلوم
 والمجهول (مثال الفاعل) ناصر ناصران ناصران . ونصار ونصر بضم النون
 وفتح الصاد والتشديد فيهما ونصره بفتح النون والصاد
 والراء مع التخفيف ناصرة ناصرتان نصارات ونواصر (مثال المفعول)
 منصور منصوران منصورون ومناصير بفتح الميم منصورة منصورتان
 منصورات . (ومثال الرباعي) دحرج يدحرج بفتح الدال وسكون الحاء وفتح
 الراء في الماضي وكسر الراء وسكون الحاء وضم الياء في المضارع دحرجاً بكسر
 الدال . وسكون الحاء فهو مدحرج بفتح الدال وكسر الراء وسكون الحاء وذاك
 مدحرج بفتح الراء والأمر دحرج بفتح الدال وكسر الراء . والنهى لا تدحرج
 بضم الناء وفتح الدال وكسر الراء وكسنا تصريف الملحقات . (مثال الثلاثي
 المزيد فيه) أخرج يخرج إخراجاً فهو مخرج وذاك مخرج والأمر أخرج والنهى

لا تخرج بضم الناء وكسر الراء وقد حذفت الهمزة من مستقبل هذا الباب
لثلا يجتمع الهمزتان في نفس المتكلم وكذلك حذف الهمزة من الفاعل
والفعل والنهي وأمر الغائب طردا للباب وخرج يخرج تخريجا وتخرجة بكسر
الراء وفتح الناء فيهما فهو مخرج بكسر الراء وذاك مخرج بفتح الراء والأمر
خرج بكسر الراء والنهي لا تخرج بضم وكسر الراء وخاصم يخاصم بكسر
الصاد مخاصمة بفتح الصاد وخصاما بكسر الخاء فهو مخاصم
وذاك مخاصم والأمر خاصم والنهي لا تخاصم بضم الناء ومجهول الماضي
خوصم إلى آخره ومثال الخالص انكسر ينكسر انكسارا بكسر الهمزة
فهو منكسر بكسر السين وذاك منكسر به والأمر انكسر والنهي لا تنكسر
واكتسب يكتسب بكسر السين اكتسابا فهو مكتسب وذاك مكتسب به .
والأمر اكتسب والنهي لا تكتسب . واصفر يصفر بفتح الفاء فيهما اصفرارا فهو
مصفر بفتح الفاء وذاك مصفر به والأمر اصفر والنهي لا تصفر بفتح الفاء فيهما .
وتكسر ينكسر بفتح السين فيهما تكسرا بضم السين فهو منكسر بكسر السين
وذاك منكسر به والأمر تكسر والنهي لا تنكسر بفتح السين فيهما وتصلح ينصلح
بفتح اللام فيهما تصالحا بضم اللام فهو متصالح بكسر اللام وذاك متصالح عليه والأمر
تصلح والنهي لا تنصلح بفتح اللام فيهما . وأما ادثر واثاقل فأصل الأول تدثر
كتكسر وأصل الثاني ثناقل كتصالح فأدغمت الناء فيهما فيما بينهما ثم أدخل همزة
الوصل ليتمكن الابتداء بها لأن الساكن لا يبدأ به وتصر فيهما ادثر بفتح الناء
فيهما ادثارا فهو مدثر بكسر الناء وذاك مدثر به بفتحها والأمر ادثر والنهي
لا تدثر بفتح الناء فيهما والندال مشددة : في الجميع . واثاقل يثاقل بفتح القاف
فيهما اثاقلا بضم القاف فهو مثاقل بكسر القاف وذاك مثاقل عليه بفتحها
والأمر اثاقل والنهي لا ثناقل بفتح القاف فيهما والناء مشددة في الجميع وتدخرج

يتدحرج بفتح الراء فيهما تدحرجا بضم الراء فهو متدحرج بكسر الراء وذاك
متدحرج عليه بفتحها والأمر تدحرج والنهي لاتدحرج بفتح الراء فيهما . مثال
السداسي استغفر يستغفر بكسر الفاء استغفارا فهو مستغفر بكسر الفاء وذاك
مستغفر بفتحها والأمر استغفر والنهي لاتستغفر بكسر الفاء فيهما . وإشهاب
يشهاب أشييبا فهو مشهاب والأمر اشهاب والنهي لاتشهاب بتشديد الباء في
الجميع إلا في المصدر . وأغدودن يغدودن بكسر الدال الثانية أهديدانا فهو
مغدودن والأمر أهودون والنهي لاتغدودن بكسر الدال الثانية في الثلاثة
وأجلوذ يجلوذ بكسر الواو واجلوا ذا بكسر الهمزة واللام فهو مجلوذ والأمر
أجلوذ والنهي لاتجلوذ بكسر الواو في الثلاثة وبتشديدها في الجميع واسحنكك
يسحنكك بكسر الكاف الأولى اسحنكاكا فهو مسحنكك والأمر اسحنكك
والنهي لاتسحنكك بكسر الكاف الأولى في الثلاثة واسلنق يسلنق اسلنقاء
فهو مسلنق وذاك مسلنق عليه والأمر اسلنق والنهي لاتسلنق بكسر القاف
فيهما واقشعر يقشعر بكسر العين اقشعرا را بسكونها فهو مقشعر وذاك مقشعر منه
والأمر اقشعر والنهي لاتقشعر بكسر العين فيهما والراء مشددة إلا في المصدر .
واحرنجم يحرنجم بكسر العين احرنجاما فهو محرنجم والأمر احرنجم والنهي
لاتحرنجم بكسر الجيم فيهما . انتهت عبارة المنصود حرا بحرف ثم شرعت في
باب الفوائد وهي مسائل تتعلق بالأفعال السابقة فقلت :

بسم الفوائد

جمع فائدة وهي ما استفيد من علم أو غيره .

باب تفاعلا وباب فاعلا زائد عن واحد ونقل

لواحد نحو تمارض اهله وعاقب اللص كما قد قدما

أقول ذكرت في هذين البيتين إحدى الفوائد مما يتعلق بباب المفاعلة

والتفاعل من حيث أنهما يكونان للمشاركة بين اثنين فأكثر نحو قاتلته ونحو
تدافنا . ولا يتخلفان عن للمشاركة إلا في القليل كما نبهت على ذلك بقولي
(وتقلا لواحد نحو تمارض زيد) أى أظهر المرض وليس به مرض وبجىء فاعل
لواحد نحو عاقبت اللص أى هذبت . وقوله (كما قد قدما) أى كما سبق في باب
المزيد على الثلاثى وحصل هذه القاعدة التفرقة بين فاعل وتفاعل بعد اتفاقهما
في المشاركة المطلقة ثم شرعت في فائدة ثانية تتعلق بباب الافتعال فقلت :

فصل في افتعل وحروف الاطباق

إن حرف إطباق تكن فاء افتعل فالتاء طاء قلبت فان تسل
فهى بصاد وبضاد وسمت والضاد والطاء كمثل اضطلمت
أو كان هذا الفاء دالا ذالا أوزايا التاء اقلبنها دالا
كاد كرا والياء والتاء اهتبرا كلواو تاء كاتقى واتسرا

يعنى أن فاء الفعل من افتعل على ثلاثة أحوال الحال الأولى : إذا كان من
حروف الإطباق وهى أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء فتأوّه التى بعد الفاء
تقلب طاء لأن حروف الاطباق من حروف الاستعلاء والتاء من الحروف
للمنخفضة أى مما يلتصق بالسان معها الى الحنك الأسفل . وحروف الاطباق
مما يلتصق بها اللسان الى الحنك الأعلى فبين الصفتين تباعد يوجب عسر
النطق فوجب إبدال التاء حرفا يقاربها في المخرج ويوافق ما قبلها في الصفة
ولا يكون ذلك إلا في الطاء نحو اضطرب أصله اصتبر من الصبر قلبت التاء
طاء لقربهما مخرجا ونحو اضطرب أصله اضرب من الضرب ونحو اطرده أصله
اطرده من الطرد . واطهر أصله اطهر . وقوله (أو كان هذا الفاء) إشارة
إلى الحالة الثانية وهى ما إذا كان فاء افتعل دالا مهملة أو ذالا معجمة أوزايا
معجمة وهذه الحروف الثلاثة من الحروف المجهورية تقلب التاء من افتعل دالا

مهملة لان التاء من الحروف المهملة ، ومباهدة الحروف في الصفة أو جب عسر
النطق ، فوجب قلب التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة ليسهل التلفظ به ،
ولا يوافق هذه الحروف الثلاثة إلا الدال ، وذلك نحو ادمع اصله ادمع من دمع
فقلبت التاء دالا ثم ادغمت . واذكر أصله اذتكر من الذكر قلبت التاء دالا
ثم الدال ذالا لاتحادهما في المجهورية وأدغم أحدهما في الآخر ويجوز اذكر
بالدال المهملة مقلوبة هن للمعجمة وازدجر اصله ازتجر من الزجر قلبت التاء
دالا لما سر ، ويجوز فيه ازجر بقلب التاء زايا وإدغامها في الثانية . وقوله
(والياء والتاء اعتبارا) بصيغة الأمر وقوله (كلواو) أى اعتبر حكم الياء
والتاء والواو إذا وقع فاه افتعل واحدا منها قلب تاء ، لتلا يلزم توالى
الكسرات في الواو والياء ولاتحاد الصفة في التاء لأنه هو والتاء من المهموسة
وأمثلة ذلك نحو اتسر أصله ايتسر من يسر فقلبت الياء تاء هربا من اجتماع
الكسرات . واتقى أصله او تقى قلبت الواو تاء ثم ادغمت في التاء لوجوب الادغام
واثغر أصله اتغر قلبت التاء تاء أو بالعكس لاتحادهما في المهموسة فصار اثغر
بالمثلثة أو أثمر بالمثلثة .

ثم شرعت في فائدة أخرى وكان حقها التقديم على الفائدتين السابقتين كما في
الأصل ، لعمومها للأفعال كلها وإنما أخرتها لكثرة الكلام عليها وأفردتها
بترجمة في قولي :

فصل في تعدية الفعل ولزمومه

وعد أفعال الرباعى ما عدا	درىخ فهو بالزوم انفرادا
ككل ما دل على لون سا	فعل السجايأ أو كنهمل طلوعا
كذا السداسى غير باب استفعلا	وغير فعلين من افضل انقلا
قد جبل النعاس يغرندينى	ادفه هنى ويسر ندينى

والزم خماسيا سوى ثلاثة	فسو في اللزوم . والتعمدية
باب تفاهما وباب افتعلا	ثالثها باب تفعل انجلى
وعد لازما بحرف الجر مع	ضعف وهمز من ثلاثي يقع
والغير بالحرف وحذف التاء من	بابي تفعل تفعلل قن
وما خلا عن هذه الأسباب	فلازما سمه بلا ارياب
ولا يجي المجهول والمفعول به	من لازم الأفعال إذا طنبه

أقول هذا الفصل في بيان المتعدي ، وهو ما يتجاوز إلى المفعول : من اللازم وهو ما لم يتجاوز إلى المفعول من الأفعال ، وبيان تعمية اللازم من الأفعال ولزوم للمتعدى بقوله : (وعد أفعال الرباعي) يعني أن الغالب في أبواب الرباعي التي سبق بيانها التعمدية إلا دريخ ونحوه من باب فعل ، فإن الغالب فيه اللزوم . ودريخ هو بدال وراء مهملتين فوحدة فحاء معجمة أي ذل وخضع ، وفي المختار دريخت الحامة لذكرها خضعت له وطاوعته ، ودريخ الرجل طأطأ رأسه وبسط ظهره ، وبما تقرر علم أن المثال في النظم لا يراد منه الحصر ، وإنما التصديك كل فعل دل على خلة لا تتجاوز ذات الفاعل من باب فعل الرباعي كالمثال المذكور ، ومنه يرم الرجل أي دام نظره فهو لازم وقوله : (كسكل مادل على لون) . أي ومثل دريخ في اللزوم كل فعل ثلاثي دل على لون كحمر . أو عيب كعور . وقوله : (مع فعل السجاي) أي كل فعل دل على سجية من الأفعال الغريزية فهو لازم كنهم وكرم وقوله : (أو كفعل طاوعا) أي في أنه لا يكون إلا لازما . لأن المطاوعة لا يعتمد أثرها إلى غير الفاعل كما تقدم . وقوله : (كذا السداسي غير باب استفعلا الخ) يعني أن أبواب السداسي كلها لازمة . إلا باب استفعل فإنه مشترك بين اللازم والمتعدي ، وإلا فعلين من باب افعللى فقد سمما ، متعديين . كقول بعض شعراء : العرب (قد جعل النعاس يفر نديني . . ادفعه حتى ويسر نديني)

وهذا البيت ذكره أبو هيبدة وأبو الفتح ومعنى آخرنداً غلب . ومعنى أسرنداً
قهر ولم يسمع غيرهما كما قاله البرماوى ، وأما باب استغفل فيشترك فيه اللازم
والمتمدى كما ذكرت فاللازم منه نحو استغفر البغاث ، واستنوق الجمل ، واستقام
الرجل . والمتمدى منه نحو استغفر الله ، واستخرج المال . وقوله (والزم خماسيا
سوى ثلاثة الخ) يعنى أن أبواب الخماسى لازمة . سوى ثلاثة أبواب منه فهى
مشتركة بين اللزوم والتعمدية ، وهى باب تفاعل وباب افتعل . والثالث باب
تفعل بالتشديد (أنجلى) أى ظهر فالتعمدى من الأول نحو : تنازهنا الحديث
وتشاركنا المال واللازم منه نحو : تواضع الرجل ، وتقارب الزمان ، والمتمدى
من الثانى نحو : ارتجبل الخطبة ، واكتسب المال ، واللازم منه نحو احتقر واعتور
والمتمدى من الثالث نحو : تعلم العلم ، وتكلف الحلم ، واللازم منه نحو : تكلم
زيد ، وتبسم عمرو وقوله : (وهذا لازما الخ) شروع فى تعمية الفعل اللازم ولزوم
الفعل المتمدى . وحاصله : أن اللازم من الأفعال الثلاثية يصير متمديا بأحد ثلاثة
أسباب وجودية : أحدها . بزيادة الهمزة فى أوله : بشرط أن لا تكون السطواعة
وذلك نحو خرج ، فإذا زدته همزة صار متمديا نحو : أخرجه . ثانيها : بزيادة
التضعيف ، وهو تشديد العين كخرج قبل التشديد وهو لازم ، وبعده متمديا
ثالثها : بزيادة حرف الجر نحو : خرجت بزيد ، وانطلقت به إلا أن التعمدية
بالهمزة والتضعيف مخصوصة بالثلاثى المجرد وحروف الجر لا تختص به . بل
توجد فيه وفى غيره كما (قال والغير بالحرف) . وقوله : (وحذف التاء الخ) أى
حذف التاء من باب تفعل وتفعّل لأن الأول بعد حذف التاء من أوله يصير
رباهيا مجردا ، ومسبق أن الغالب فيه التعمدية . والثانى بعد حذف التاء منه
يصير رباهيا بزيادة التشديد ، وقد سبق أنه متمد . وقوله : (وإن خلاهن هذه
الأسباب) أى المتقدمة يعنى أن المتمدى من الأفعال يصير لازما بحذف هذه
الأسباب المذكورة : قال فى المقصود وينقله أى الفعل المتمدى إلى باب انفعل ،

وقد ذكرته بقولى : (وكفعل طاوما) وفى المتصود أيضا ، وباب فعلل يصير لازما بزيادة التاء فى أوله ، وهو داخل فى قولى (والزم خماسيا الخ) . وقوله : (ولا يجبى الجھول) وهو مالم يسم فاعله ، ولا المفعول به ، وهو ما وقع عليه الفعل . وقوله : (من لازم الأفعال) أى من الأفعال اللازمة ، وهى التى لا تحتاج إلى المفعول به ، وهذا من تنمة بحث اللازم ، وهو ظاهر ثم شرحت فى فوائد أخرى تتعلق بالحروف بقولى :

فصل فى همزة افعل

الهمز فى	أفعل جالسبعة	من المعانى	خذ	فالتعدية
كأخرج المال	وللحين اجعلا	كأحصد الزرع	كما قد نقلا	
ولإزالة	كأشكيت الفتى	كذا لوجدان	كأبخلت أى	
ومثل صار	نحو أمشى ابن الملا	وللدخول	نحو أصبحت أنجل	
وجالتكثير	كزيد ألبنا	أى كثرت	ألبانه	فاتقنا

يعنى أن همزة أفعل تجىء لمان سبعة على مافى النظم ، بل همزة كما فى المطلوب أحدها : وهو الأكثر فيها للتعدية نحو : أخرجت زيدا . ثانيها : للحينونة نحو . أحصد الزرع أى حان وقت حصاده . ثالثها : للإزالة نحو . أشكيت الفتى أى أزلت عنه الشكاية . رابعها : للوجدان نحو أبخلت الرجل ، أى وجدته بخيلا . خامسها : للصيرورة نحو : أمشى الرجل ، أى صار ذا ماشية . سادسها : للدخول فى الشئ نحو : أصبح الرجل ، أى دخل فى الصباح . سابعها : للتكثير فى الشئ نحو ألبن زيد ، أى كثر لبنه كما فسر . بذلك فى النظم . ثامنها : بمعنى استفعل نحو أعظمته ، بمعنى استعظمته . وتاسعها : للتمكين فى الشئ نحو : أحفرته النهر ، أى أمكنته من حفره . عاشرها : لمعنى التفضيل نحو : أشفق وألح

(تلييه) ماأشرت إليه قبل للترجمة من أن هذه المعاني تتعلق بالحروف ، هو
 ماذهب إليه في المطلوب . لكن قال في روح الشروح هذه المعاني لباب أفعل
 لاالمزة لأنها من حروف المباني لا من حروف المعاني اهـ . ثم شرعت في قائمة
 أخرى تتعلق بالسين في باب الاستفعال بقولي :

فصل في سين استفعل

والسين في استفعل جاء للطلب كاستغفر الله وغاز بالأوب
 كذلك للسؤال كاستخبرته ولاعتقاد جاء كاستكرمه
 ولاقلاب كاستحال الحر والوجد كاستجدته ياعمر
 وجالتسليم كنحو استرجعا أي قال إنا إله فاسمعا

يعني أن السين من استفعل تجيء لمشرة معان ، كالمزة في أفعل ذكرت منها
 ستة في النظم ، وسأذكر البقية بعدها في الشرح فالأول من العشرة : بجيئها للطلب
 نحو استغفر الله ، أي طلب منه المغفرة . والثاني : للسؤال نحو استخبرته ،
 أي سألته عن الخبر ، والثالث : للاعتقاد نحو استكرمه أي اعتقدته كريما ، والرابع
 لاقلاب الشيء من حالة إلى حالة أخرى ، أي تحوله نحو استحال الحر خلا .
 والخامس : للوجدان نحو استجدت الشيء أي وجدته جيدا . والسادس : للتسليم
 نحو قولهم : استرجع القوم هندا للمصيبة أي قالوا : (إنا لله وإنا إليه راجعون) كما
 أشرت إليه في النظم بقولي إنا لإله ، واكتفيت بما ذكر لأن : الاسترجاع
 من الأذى كاللشهوة . والسابع : للحيونة نحو استرقع الثوب ، أي حان وقت
 استرقاعه . والثامن : كونه بمعنى أفعل نحو : استخرج بمعنى اخرج . التاسع :
 كونه بمعنى فعل بالتشديد نحو استقر ، بمعنى اقر . العاشر : كونه بمعنى صار نحو

استحجر العلين أى صار حجرا ثم شرعت فى ذكر ثلاثة أخرى وهى الحروف
التي تزداد فى الأفعال والأسماء بقولى :

فصل فى حروف الزيادة

وزائد الحروف عشر وهى فى سألتمونيها نعم فاقنف
إن زيد منها فوق ما زاد على ثلاثة فهو للزيد انتحلا

يعنى أن الحروف التى تزداد فى الأسماء والأفعال عشرة يجمعها قولت سألتمونيها
وهذا من أجوبة سيبويه على الأخفش عن حروف الزيادة فقال له : قبل هذا أتاه
سليمون فقال الأخفش ما معنى هذا إذا كان المحجب سليمان . فقال : سألتهم فيها .
فقال : نعم ولم يفهم معناه . فقال : هويت السمان فقال . لا أسألك عن السمان . فقال : اليوم
تفساه . فغضب الأخفش وقال : بم أجبتنى فتسيت ، ولم يفهم من ذلك شيئا ولذلك
سمى بالأخفش ، فكل واحدة من الجمل الأربع اشتملت على حروف الزيادة العشرة ،
وتصلح أن تكون جوابا مطابقا ، واقتصر فى المنصود على الأخير وهى بارته
(ومجموعها) أى حروف الزيادة اليوم تفساه . فإذا كانت كلمة وهددها زائد على
ثلاثة أحرف وفيها حرف واحد أو أكثر من هذه الحروف العشرة ، فحكم
بأنها أى الكلمة زائدة إلا أن لا يكون لها معنى بدونها ، فلا يحكم بزيادتها نحو .
وموس فإنه لا يكون للكلمة معنى بدون الواو الزائدة أو السين ، والضابط فى
الحرف الزائد : هو ما لا يخل عدده بالمعنى الأصلى ، ولما كانت حروف الزوائد
تشتمل على حروف العلة ، وتسمى حروف المد واللين أيضا أفردتها بترجمة
خاصة بقولى :

فصل فى حروف العلة وحكم الفعل معها

والعلة الواو وياه وألف وسم بمد وبلين قد ألف

فإن أتت في أول الأفعال	فسم ذلك الفعل بالمثل
وإن تسكن في عينه فالأجوف	أو في آخره فينقص يعرف
كوعدا وقال قولاً ورعى	يزعه هبدا هفيفاً مسلماً
وقسموا اللغيف قسمين هما	مقرون والمفروق فيا علماً
إن علت العين ولا م فهو	يسمى بمقرون وذا مثل طوى
أو كان في فاء ولا م كوى	فسم مفروقاً كما قد حققاً

أقول: ينبت في هذا الفصل : أن الواو والياء والألف يصدق عليها أربعة أسماء ، فهي تسمى حروف الزوائد : لأنها من المشرة السابقة وتسمى حروف العلة ، وحروف المد ، واللين . أما تسميتها بالزوائد : فلا إشكال فيه . وأما تسميتها بحروف العلة : فلأن من شأنها أن تنقلب بعضها إلى بعض . وحقيقة العلة : تغير الشيء عن حاله . وأما تسميتها بحروف المد واللين : فلما فيها من الامتداد في النطق واللين لانتساع مخرجها ، ولكن تسميتها بذلك ليس على الإطلاق . بل فيه تفصيل . لأن حروف العلة إذا كانت ما كتبه تسمى حروف اللين ، ثم إذا ناسبت حركة ما قبلها فتكون حرف مد أيضاً .

فكل حرف مد لين ، ولا ينعكس . وأما حكم هذه الحروف مع الأفعال فتحكمها مذكور في قولي : (فإن أتت في أول الأفعال الخ) أي إذا كان فعل . أي وجد فعل ماض من الأفعال ، والحرف الأول المعبّر عنه بفاء الفعل حرف من حروف العلة ، فهو يسمى بالمثل وبالممثل الفاء أيضاً . لوجود حرف العلة في مقابلة الفاء التي هي من الحروف الأصلية . وإنما سمي مثلاً لمماثلته الحرف الصحيح نحو وعد ويسر ، ويقظ ، وإن وجد الحرف في عين الفعل فيسمى بالأجوف

نظروا الوسط، الذي هو بمنزلة الجوف للحيوان من الحرف الصحيح نحو: قال، وكل والأصل قول وكيل بتحريك الواو والياء كما سيأتي إن شاء الله في بابيه . أو وجد الحرف في آخر الفعل، وهو لام الكلمة فيسمى ذلك الفعل بالناقص لنقصان آخره من الحركة البنائية غالباً، ولخلف الحرف في الجزم نحو غزا، ورعى فنقول في حالة الجزم لم يفرز، ولم يرم ويقال في الأول معتل الفاء وفي الثاني معتل العين وفي الثالث معتل اللام . وقوله: (إن علت العين ولام) أشار إلى أنه قد يوجد في الفعل حرفان من حروف العلة ويسمى ذلك الفعل باللفيف بفتح اللام وبفاءين أو لهما مكسورة بينهما ياء ساكنة سمي بذلك للف حرفي العلة أي جمعهما فيه . واللفيف ينقسم إلى قسمين كما قال: (وقسموا اللفيف إلخ) . أي ينقسم اللفيف إلى مقرون، ومفروق فالقرون ما ذكره بقوله: (إن علت العين ولام) أي إذا كان حين الماضي ولا محرف في هلة فسمي باللفيف المقرون بميم فقفاء فراء مهملة آخره نون . سمي بذلك لاقتران أحد حرفي العلة بالآخر وذلك نحو طوى يطوى، وقوى يقوى، والمفروق ما ذكره في قوله: (أو كان في فاء ولام إلخ) أي أو كان حرفا العلة في فاء الكلمة ولامها فيسمى باللفيف المفروق، سمي بذلك لأن حرفي العلة فيه يفترقان بالحرف الصحيح نحو وقى وولى ولما فرغت من بيان حروف العلة وتعريف الممثل : شرهت في ذكر ما يلحق بالممثل وهو المضاعف والمهموز مبتدئاً بأولها بقولي .

فصل في المضاعف

وكل فعل عينه واللام	جنس وحيد حكمه الادغام
وسمي مضاعفاً كمثل مد	من الثلاثي وأصله مدد
وفي الزباجي وحد العين وفا	كعينه الأولى مع اللام اهرفا
كزلزل . وليس ذا يملحق	لفقد تغيير به فحقق

أي كل فعل ماضٍ ثلاثي عينه ولامه حرفان من جنس واحد . يجب إدغام

أولهما في الآخر ، كما قال : (حكمة الإدغام) دفعا للثقل ، واختيارا للخفة يسمى مضاهفا ، مأخوذا من ضاعف الشيء إذا زاد عليه فجعله اثنين سمى به نحو مد لتضاعف بهض حروفه والإدغام في اللفة : إدخال الشيء في الشيء . يقال أدغم اللجام في فم الفرس إذا أدخله في فمه وفي الاصطلاح : إسكان أحد المتماثلين أو المتقاربين وإدراجه في الثاني .

والمضاهفة : عبارة عن تكرار الشيء بمثله واصطلاحا عبارة عما يجتمع فيه الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين ، أو التقاء أحد المتماثلين بالآخر في كلمة واحدة وهو من ملحقات المعتل ولذا أعتبه في الذكر والكلام في المضاهف من الثلاثي . أما مضاهف الرباعي : وهو ما كان فاؤه وعينه الثانية من جنس واحد ولامه وعينه الأولى من جنس واحد أيضاً نحو زلزل . فليس من ملحقات المعتل . لعدم التغير فيه ، وانتفاء الثقل فيه بالفصل بين المتجانسين ولذا لا يقع فيه الإبدال ولا الحذف وكذا ما زيد فيه للإلحاق نحو جلبب فلا يدغم ولا يلحق ، بالمضاهف وقد نهت على ذلك بقولي : (وفي الرباعي إلى أن قلت وليس ذا يلحق لقله تغير به) فتأمله اه .

ثم شرعت في الباب الثاني مما يلحق بالمعتل ، وهو المهموز قلت :

فصل في المهموز

الفعل إن بدي همزة فسم	مهموز فاء كأخفت ينظم
وإن تكن في عينه كسألا	فإنه مهموز عين حصلا
أو همزه في لامه كقراء	فهو إذن مهموز لام قرأ
فجملته الأقسام ستة كما	يأتيها التفصيل فاحفظ واعلمها
وغيرها هو الصحيح ومضى	فيه الكلام كاملا ومرتضى

أى الفصل الثانى مما يلحق بالمعتل المهموز ، وهو كل فعل مضى فيه همزة وهو على ثلاثة أنواع الأول : مهموز الفاء وهو ما كانت الهمزة فى أوله نحو أخذ يأخذ وأمن يأمن . الثانى : مهموز العين وهو ما كانت الهمزة فى وسطه نحو سأل يسأل وسئم يسأم . والثالث : مهموز اللام وهو ما كانت الهمزة فى آخره نحو قرأ يقرأ وظمى يظمى فهذه ستة أقسام كما نهبت على ذلك بقولى : (فجملة الأقسام ستة) وهى للثال والأجوف والناقص واللفيف والمضاعف والمهموز وسيأتى بيانها مفصلة بإذن الله تعالى وكل فعل خلا عن هذه الأقسام الستة فهو الفعل الصحيح ، وقد مر بحث أحواله وبيان أحكامه فى باب فارجع إليه . إن أردت وقد نهبت على ذلك بقولى (وغيرها . أى غير الستة المذكورة هو الصحيح ومضى فيه الكلام كاملا ومرضى) ولما كان المعتل وما يلحق به نوعا مغايرا للصحيح هنوته تبعاً للأصل بالباب فقلت .

باب المعتل والمضاعف والمهموز

إن حرك الواو والياء مما	فتح لما قبلهما قد وقما
فتقلبان ألفا كمثل قال	وكفزا وكرمى ومثل كال
إلا مع الخطاب والتثنية	وجمع تأنيث وتكليم آتى
لأنهم لا يقلبون الياء	والواو إلا فى سكون جاءا
غير أصيل إن نقلت الحركة	لحرف قبل كأقام فأذكره
واحذفه بعد القلب فى جمع آتى	لغائب من ناقص قد ثبتا
وهكذا مع تاء تأنيث رمت	ذا الحكم جاء وفى المثنى من غزت
كحذفه من أجوف الأفعال	فى جمع تأنيث فى الأفعال
قلن وكلن أصله قولن	والثان كلن أصله كلبان

فتقلب الواو أو الياء ألف	واللام ما كن فيحذف الألف
وإن ما دل على الحروف	من حركات تنبي بالمحذوف
إذ عندهم ذو الفتح ولد الألف	والواو قد ولد من ضم ألف
والكسر منه الياء وأبق إن كسر	ما قبلها نحو خشيت قد ذكر

هذا الباب يشتمل على الستة الأقسام السابقة وبيان أحكامها وبدأت بالممثل لأن الأخيرين تابعان له ، وقدمت الأجوف لأن حرف العلة إذا وقع في الوسط يكثر تغييره ، وذكرت معه الناقص لأنه مما يكثر تغييره أيضا لوقوع حرف العلة في الطرف وقد ذكرت حكم البابين في ذلك بقولي (إن حرك الواو أو الياء الخ) أي إذا تحرك الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبتا ألفا وذلك نحو قال وكال وغزا ورمي وإنما مثلت لكل من الناقص والأجوف بمثالين لأبين أن هذا الحكم لا يتغير سواء كان حرف العلة واوا أو ياء . وقوله : (إلا مع الخطاب) مستثنى من أهم الأحوال . أي الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفا في كل حال من الأحوال إلا في أربعة أحوال فلا تقلبان ألفا كما سيأتي . والأربعة هي الخطاب نحو غزوت ورميت مفردا ومذكرا وغيرهما . والتثنية نحو غزوا ورميا للمذكر وفي نفس المتكلم وحده أو معه غيره ، نحو غزوت وغزونا وفي جمع المؤنث الغائب نحو النسوة غزون ورمين وإنما لم تقلبا في هذه الأحوال لما ذكرته بقولي (لأنهم لا يقلبون الياء والواو إلا في مكنون جاء غير أصيل بعد نقل الحركة للحرف قبل كائنا ما كان أصله أقوم ، وفي الياء نحو أباغ وأصله أبيع فلو كان السكون أصليا فيها لما احتجيج إلى القلب لحصول الخفة بدونه ، وفي القاعدة المشهورة كما سيأتي أن حرف العلة إذا تحرك وقبله حرف صحيح ما كن تقلبت الحركة إلى الحرف الصحيح اهـ . فعلم القلب في الخطاب وجمع المؤنث والتكلم لأصالة السكون وفي التنبيه لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده .

وقوله (فأدرکه) أمر من الإدراک تکملة وقوله (واحذفه بعد القلب فی جمع آی لغائب الخ) شروع فی جمع المذکر والغائب فی أن له حکما زائدا علی القلب المذکور وهو حذف الألف المقلوبة لالتقاء الساکنین هلی غیر حده وهذا الحذف واجب لدفع ما ذکر ، وذلك نحو غزوا ورموا بالسکون فیهما مع فتح ما قبلهما ، والأصل غزوا ورموا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فصارا غزاو ، ورمאו . فلجتمع ساکنان فحذف الألف المقلوب لذلك وهذا الحكم وهو الحذف المذکور یجری مع تاء التانیث للواحدة الغائبة ومثناها نحو غزت ورمت وغزتا ورمتا والأصل غزوت ورموتا ورمینا فقلبت الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفنا لاجتماعهما مع تاء التانیث الساکنه لفظا أو تقدیرا لأن حرکتها فی التثنية عارضة والعارض کالمعدوم وقوله : (کتحذفه من أجوف الأفعال فی جمع تانیث) یعنی أن حکم جمع النسوة من الأجوف کحکم ما سبق من الأفعال فی حذف الألف المقلوبة عن الواو والياء ، وقد مثلت له بمنالین فی قولی قلن وکنن وأصلهما قولن وکنلن بفتح الواو والياء فقلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفت الألف لسکونها مع اللام الساکنه فبقى قلن وکنن بفتح القاف والکاف ثم نقلت فتحة القاف إلى الضمة ، وفتحة الکاف إلى الکسرة لتدل الضمة علی الواو والکسرة علی الياء ، وهذا معنی قولی فتقلب الواو مع الياء ألف بالوقف علیه بالسکون هلی لفة ربیعة . وقولی (واللام ساکن فیحذف الألف) أى وجوبا لالتقاء الساکنین كما هو ظاهر .

وقوله (وابق ما دل الخ) یعنی أنه عند الحذف لا بد من بقاء الحركة المناسبة للحذف لتدل علیه فإذا کان المحذوف واوا فلا بد من بقاء الضمة علی الحرف الذی قبل الواو لتولد الواو من الضم ، فیكون علامة علی المحذوف . وإن کان المحذوف الياء فلا بد من بقاء الکسرة لتولده منها وإن کان المحذوف الألف

فلا بد من بقاء الفتحة لتولده منها وهذا معنى قولى وأبق ما دل إلى آخر الآيات وقوله (إن كسر الخ) أى أبق الياء إن كسر ما قبلها بدون حذف سواء كانت ساكنة أو متحركة نحو خشى وخشيت ويشترط فى الحركة أن تكون فتحة لأنها أخف فإن كانت الحركة ضمة قلبت. أما الياء ألفا نحو يخشى أو كسرة كما فى ترمين أعلنت مجذفا بعد الإسكان للفتحة، وأما حكم الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها وحكم الواو فقد ذكرته بقولى .

والياء إن جا بعد ضم ساكننا	فأقبله واوا نحو يوسرا علنا
كالواو بعد الكسر ياء تقلب	إن مكنت كقيل فيما أهربوا
وإن يكن محركا وفى الطرف	يقلب ياكغبى الذى ائتلف

أى الياء الساكنة إذا انضم ما قبلها قلبت واوا لأن الياء حرف هلة ومع هذا كانت حريكته لينية بالتسكين والضم حركة قوية لا تناسب الياء الساكنة لتعسر النطق بذلك فناسب أن تقلب واوا نحو أيسر يوسر فهو موسر وأيقظ يوقظ فهو موقظ وقولى: (كالواو بعد الكسر ياء تقلب) أى كما تقلب الياء الساكنة بعد الضم واو، كذلك تقلب الواو بعد الكسرة ياء للمناسبة نحو قيل لأن الأصل قول بضم القاف وكسر الواو، فاستثقلت ضمة القاف قبل كسرة الواو لأن فى النزول من العلو إلى السفلى تسرأ فأمكنت القاف وثقلت كسرة الواو إليها فصارت القاف مكسورة والواو ساكنة، فقلبت الواو ياء لسكونها مع كسر ما قبلها كما سيأتى فى النظم . وقولى (وإن يكن محركا وفى الطرف يقلب ياء) أى وإن يكن الواو المكسور ما قبله ليس بساكن بل محرك ووقع فى الطرف أى فى لام الكلمة نحو غي بفتح الغين وكسر الباء وفتح الياء وأصله هيو ماض من الغباوة، وهى عكس الإدراك ونحو دهى مجهول دعا وأصله دعو بضم الدال

وكسر العين وفتح الواو وقلبت الواو ، ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها . ومثله
قوى وأصله قوو بكسر الواو الأول ففعل به ما سبق .

فصل في المجهول من الماضى الأجوف

بجهول أجوف بقليل مثلا	وأصله قبل اهتلال قولاً
فالفاء مسكن وله الكسر اقل	من عينه والواو ياء اجل
إذ كل واو ساكن إذا انكسر	ما قبله يقلب ياء في الأثر

أقول هذا حكم الأجوف المجهول إذا كان واوياً وقد مررت بالإشارة إلى
ذلك قريباً وهو ظاهر وواضح مع القاعدة التى فى البيت الأخير . ثم شرعت
فى ذكر قاعدة كلية فى الأجوف سواء كان بالواو أو بالياء أو بالألف قلت :

فصل : فى حكم الواو والياء المتحركتين إذا وقعنا بعد حرف صحيح ساكن

وكل واو متحرك ويا	حرفاً صحيحاً ساكناً قد وليا
فانقل إلى الحرف الصحيح الحركة	نحو يبيع ويفوض الحركة
وكيفان يخوف الأصل حرف	فبعد نقل ابدال الواو ألف

أقول هذه القاعدة تطرد فى حرف العلة من الأجوف إذا كان متحركاً وقبله
حرف صحيح ساكن سواء كان حرف العلة واوياً أو يائياً وحاصل ذلك أن الحركة
من حرف العلة تنقل إلى الحرف الصحيح الساكن قبله مثاله فى الواو لكونه حرف
يقول أصله يقول بسكون القاف وضم الواو فاستنقل الضم على الواو لكونه حرف
علة ضعيف من تحمل الحركة وقبله حرف صحيح فنقل الضم إليه لكونه قوياً
على تحمل الحركة وأولى بها . ومثاله من اليائى يبيع أصله يبيع بسكون الباء
وكسر الياء فنقلت حركة الياء إلى الباء لما ذكر . وقوله (وكيفان يخوف)
إشارة إلى أن ألف يخاف منقلبة عن الواو فأصله يخوف بسكون الخاء وفتح الواو

فقلبت حركة الواو إلى ما قبلها وهو الخاء فصارت الواو ساكنة وقبلها فتحة
فقلبت الغاء للقاعدة المشهورة أن الواو أو الياء إذا سكنتا وانفتح ما قبلهما قلبتا
ألفا فتقول في هذا المثال يخاف بالالف المنقلبة عن الواو .

فصل في حكم لام الفعل من الناقص

ممثل لام إن يكن محركا	وقبله حرف صحيح حركا
اسكن في الرفع كيرى الغرضا	ومثل يغزو ويخشى المرضا
وياء يخشى حركت مع فتح ما	قبل فصار ألفا محما
واظهر الفتح لناصب كان	يرى والخلف لجازم هلن
والجمع يغزون ويرمون له	فيغزون يرمون أصله
فسكن الواو وياء للنقل	فاجتمع السكون فالخلف حصل
والأصل في تغزين تغزونا	كذلك في ترمين ترمينا
فاحذف مع النقل كما قد سبقا	في جمعه فكن له محققا

يعنى أن ممثل اللام وهو المسمى بالناقص يسكن حرف العلة منه في حالة
الرفع وذلك نحو يغزو ويرى ويخشى إلا أن ياء يخشى قلبت ألفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها كما قال (وياء يخشى الخ) . وأما سكون حرف العلة في يغزو ويرى فلا مستثقال
الضمة على الواو والياء وقوله (واظهر الفتح الخ) أى تظهر الفتحة في آخر
الفعل الناقص إذا دخل عليه ناصب تلحقها والنواصب أربعة وهى أن — ولن
وكى — وإن — نحو : لن يغزو — ولن يرى — ولن يخشى — تقديرآ .
وقوله (والخلف لجازم هلن) بالوقف بالسكون للوزن حال من متعلق الجار
والجورود أى ويحذف حرف العلة إذا دخل على الفعل جازم من الجوازم وهى
خسة . لم — ولما — وإن — ولا — واللام — نحو لم يغز ولم يرم وتقول

في تثنيتهما يغزوان وبرميان وفي تثنية يخشى يخشيان على الأصل بدون تغيير في الثلاثة، وتقول في الجمع يغزون ويرمون وأصله يغزؤون ويرميون ففعل به ما ذكر بقول: (فسكن) بتشديد الكاف المكسورة، بنينا للمجهول أو بصيغة الأمر أى فسكن الواو والياء للنقل أى لنقل الضم عليهما فصار كل واحد منهما ساكنا مع واو الجمع ومع النون عند الوقف فتجتمع ثلاثة حروف متوالية ساكنة في كلمة واحدة وهو غير معروف في كلامهم فيجب الحذف كما ذكرته بقول: (فاجتمع السكون فالهذف حصل) أى لأجل اجتماع السكون. وأما حكم الناقص إذا أسند إلى الواحدة المخاطبة فهو إن كان واويا فتنتقل حركته إلى ما قبله ثم تحذفه فهو تغزون أصله تغزون ففعل به ما ذكر وإن كان يائيا فلا يحتاج إلى النقل بل يحذف مع حركته مع اعتبار ما ليخشى من التعليل السابق كما ذكرت ذلك بقول: (والأصل في تغزين تغزون إلى آخر البيتين).

ثم ذكرت اسم الفاعل من الناقص بقول:

اسم الفاعل من الناقص

ونحو غاز لامة تحذف من مجروده وذى ارتفاع قد زكن
إذ جمع ما كن وتنوين نهوا عنه فحول الفن فيا قد دووا
والنصب ابق الياء كجاء راميا أبو سعيد حين يأتي غازيا

أى تحذف لام الكلمة من اسم الفاعل الناقص في حالتى الرفع والجزم سواء كان واويا أو يائيا نحو هذا غاز ورام ومررت بنازورام إلا إذا أدخلت الألف واللام عليه فتعرد اللام ساكنة نحو جاء الغازى والرامى ومررت بالغازى والرامى وأما في حالة النصب فلا يحذف اللام بل يبقى منصوبا بالفتحة الظاهرة سواء كان واويا أو يائيا ومنه مثال المتن وهو قوله جاء راميا أبو سعيد حين يأتي غازيا. ثم شرحت في اسمى الفاعل والمفعول من الأجوف بقول:

فصل في أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف

وكائل وكائل قد سما	في فاعل من أجوف فاستعما
كذا اسم مفعول من القول مقول	وقل من الكيل مكيل ياستول
والأصل مقول ومكيل أهل	بالنقل والحذف أتبع ماقد نقل
واعط ذا الحكم بلا رتياب	في النقل ماضارع من ذا الباب
ونحو مكيل فلياء احذف	من بعد نقل الضم للياء تف
وأبدل الضم بكسر فيكون	الواو ياء لتجاس يكون

يعنى أنك تقول في اسم الفاعل من الأجوف كائل وكائل بزيادة الألف بين الفاء والعين، وطريق أخذه أن يحذف حرف المضارعة من أوله ثم يزداد ألف اسم الفاعل بين الفاء والعين. فيقال في يقول مثلاً قاول فنقلب الواو همزة لوقوعها بعد ألف زائدة محذورة للطرف. كذا يفهم من شرح المارونية وهو أولى مما في المراح وشرحه حيث قال قلبت واوه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها الخ. فإنه منظور فيه من ثلاثة أوجه فراجعهم انتهى ملخصاً من المطلوب. وبناء للمفعول من القول مقول ومن السكيل مكيل، أما في الأول فلما سبق أن الواو والياء المتحركتين إذا كان ما قبلها حرفاً صحيحاً ما كننا نقلت حركتهما إلى الحرف الصحيح الساكن فأصل مقول مقول فنقلت حركة الواو إلى القاف فالتقى ما كنان أحدهما واو الأجوف، والآخر واو المفعول فنحذفت واو المفعول على رأى سيبويه ومن وافقه. وقيل المحذوف عين الكلمة وهو منذهب الأخفش هذا حكم للمفعول من الواو وأما الياء كالسكيل من الكيل فأصله مكيل فنقلت ضمة الياء إلى الكاف فاجتمع ما كنان الياء والواو حذفت الواو فصار مكيل بفتح الليم وضم الكاف ومكون الياء فأبدلت ضمة الكاف

إلى الكسرة لتسلم الياء وهذا الإعلال هو المختار كما ذهب إليه ميبويه وأصحابه خلافا لما في النظم تبعاً للأصل فإنه جار على مذهب الأخفش من أن الحذف عين الكلمة كما أشرت إلى ذلك في الشرح . وقوله (واهط ذا الحكم بلا رتياب — في النقل ماضارع من ذا الباب) معناه أن حكم إعلال المضارع من هذا الباب كحكم إعلال المفعول في النقل فقط دون الحذف فالمضارع يقول : ويكيل مثلاً فتنتقل الحركة من حرف العلة إلى الحرف الصحيح بدون حذف لعدم الحاجة إليه . (فائدة) الهمزة المكسورة إن كانت مقلوقة عن واو نحو قائل لا تكتب تحت مركزها تقطع الياء فإن كانت مقلوقة عن ياء ككامل قط مركزها للدلالة على الأصل .

وما ذكر من إعلال الياء هو النصيح وهو لغة أهل الحجاز وينو تميم يقولون ، يكيل على الأصل بدون إعلال لحصول الخفة ويتمسكون في ذلك بقول الشاعر (وأخال أنك سيد معيود) انتهى ثم ذكرت بناء للمفعول من الناقص بقولي :

فصل في بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الإدغام

ادغم لثتين كمغزو كذا خشى لكن بعد قلب يحتملى
والأصل مخشوى فواوه قلب ياء كرمي والإدغام يجب

يعنى أن بناء المفعول من الناقص الواوى نحو مغزو والأصل مغزو والقاعدة : إذا اجتمعت واوان الأولى ساكنة والثانية منحركة أدغمت الأولى في الثانية وهذا الإدغام واجب . ومن الياءى نحو خشى ومرمى والأصل مخشوى ومرموى والقاعدة أن الواو والياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء الثانية وكسر ما قبل الأولى إن كانت واوا كما في المثالين فإن كانت ياء كما في صبي إذ أصله صبيو لم يحتاج

إلى ذلك فتقول في مخشوى وممرى مخشى ومرمى بقلب الواو ياء فيها لما مر
في القاهدة ثم أدغمت في الياء الثانية وجوبا فصار مخشى ومرمى بضم الشين وضم
الميم الثانية ثم أبدلت الضمة فيهما كسرة لتسلم الياء ثم شرعت في ذكر أمر
الغائب والحاضر من الأجوف بقولى :

فصل فى امر الغائب والحاضر من الأجوف

صيغة أمر غائب ليقل	من أجوف وأصله ليقول
وقل الحاضر وأصله جمل	أقول فالضم إلى الفاء نقل
واحذف لمين مطلقا والميم فى	حاضره إذ سبب له ابتنى

أى صيغة أمر الغائب من الأجوف ليقل من الواوى وفى اليائى لبيع وأصل
الأول — ليقول بسكون القاف وضم الواو . وفى الثانى لبيع بسكون الباء
وكسر الياء فنقلت الحركة فيهما من جرف العلة إلى الحرف الصحيح قبله كما
تقدم . فالتقى ما كان على غير حده فحذف حرف العلة فيهما وهو الواوى الأول
والياء فى الثانى . وقولى (وقل الحاضر) أى أمر الحاضر من هذا الباب قل
من الواوى وبيع من اليائى والأصل أقول بسكون القاف وضم الواو وأبيع
بسكون الباء وكسر الياء فنقلت حركة الواو والياء إلى ما قبلهما ثم حذف
الواو من الأول والياء من الثانى فراراً من التقاء الساكنين كما تحذف أيضاً
همزة الوصل منهما لحصول الاستثناء عنها بالحركة ولزوال سببها لأنها استجلبت
لتتوصل بها فى الابتداء بالساكن وقد زال وإليه أشرت بقولى إذ سبب له
انتفى . ثم أشرت إلى بناء أمر الحاضر من الناقص مع بناء المجهول منه بقولى :

فصل فى بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه

من ناقص فى أمر حاضر حذف واو وياء كافز وكارم يتصف

وغائب لينز في الواوى كما تقول في اليأى ليرم فاعلها
وكل مجهول لذا الباب اقلب الواو في الواوى ياء تصب
ولو على التقدير فيما استقبلا والمضى والأمر ونهى حصلا

يعنى أنك تقول فى أمر الحاضر من الناقص أغزوارم بحذف الواو والياء
لأنه مبنى على الوقف عند البصريين ومجزوم عند الكوفيين وجزم الناقص
ووقفه بحذف حرف العلة من آخره . أما أمر الغائب منه فيكون باللام المكسورة
فى أوله نحو لينز وليرم بفتح حرف المضارعة فيهما وحذف حرف العلة لأنه
مجزوم باتفاق . وقوله (فيما استقبلا والأمر والنهى الخ) إشارة إلى أن مضارع
هذا الباب وأمره ونهى المجهولات إذا صيغت من الواوى فالواو قلب ياء فى
الثلاثة فتقول فى المضارع المجهول ينزى وينزىا ونغزى وإمما قلبت فى الأول
والثالث ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى الأمر لينز لينزىا لنز الخ وتحذف
الياء من المفرد والمتكلم وجمع المذكور مطلقاً بعد قلبها ألفاً فى البعض . وتقول
فى النهى لا ينز لا ينزىا لا أغز لا نغز وحكم حذف الياء مامر فى الأمر وقوله
(والمضى المجهول الخ) بيان لحكم آخر وهو أن الماضى المجهول من الناقص
الواوى قلب واو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها نحو هزى والأصل غزو
فقلب الواو ياء لما ذكر ولما فرغت من إعلال الأجوف والناقص شرهت فى
معتل الغاء بقولى :

فصل فى معتل المثال إذا كان بالواو

أمسقط ألفاً مستقبلاً مما هلم مع أمر أو نهى مثال ينتظم
إن كان واوا وهو فى أبواب ثلاثة تأتى بلا ارتيساب
فى وعد المقول فيه يعد والأمر عد ولا تمد يا أحد
والثان فى مفتوح هين كيهب وهب لأمر ونهى لا تهب

وثالث بكسر هين كثير والأمر رث والتهى منه لارث
 وزيد من مكسور هين الماضي مع فتح لما ضارع لفظان تبع
 في الأمر والتهى وفي المضارع من وطئا ووسعا فسارع

يعنى أن معتل الفاء الذى يقال له المثال يسقط فاء فعله إذا كان واوا في
 المضارع والأمر والتهى للمعلومات من ثلاثة أبواب أحدها: فعل يفعل بفتح العين
 في الماضي وكسرها في المستقبل نحو وعد مضارعه يعد والأمر منه هد والتهى منه
 لا تعد . وقوله (يا أحد) تكملة . وثانيها: فعل يفعل بفتح العين فيهما نحو وهب
 مضارعه يهب وأمره هب ونهيه لا تهب . ثالثها: فعل يفعل بكسر العين فيهما نحو
 ورث مضارعه يرث وأمره رث ونهيه لارث يحذف الواو في الثلاثة من الثلاثة
 الأبواب وإنما حذفت الواو لامتثالها بين الياء والكسر في المستقبل المبدوء
 بالياء وفي الباقي تبعاً له . وقوله : (وزيد من مكسور الخ) أى يزداد على الثلاثة
 الأبواب المذكورة لفظان من باب فعل يفعل المكسور العين في الماضي المفتوحها
 في المضارع واللفظان هما وطئ ووسع فتقول في مضارعهما يطؤ ويسع وفي الأمر
 منهما طأ وسع وفي النهى منهما لاتعاً ولا تسع وقوله فسارع أمر من المسارعة
 تكملة . ثم ذكرت اللفيف ينويه بقولى :

باب اللفيف المقرون والمفروق

وأحكم هلى كل لفيف قرنا فى صرفه كتناقص من فعلنا
 قفل طوى يطوى ولا تطو وما شابه من الفروع فاعلمنا
 وذو انتراق فاه شكا أهل ولامه أيضا كتناقص جعل
 نحو وقى بالفتح قل فيه يقى بكسر قاف ولتهى لائق
 ليق فى الأمر وقى لوقفه وقه بهاء السكت زد وانتبه

هذا الباب في حكم اللفيف وهو على نوعين مقرون ومفروق وقد تقدم الكلام على النوعين في باب حروف العلة والقصد من هذا الباب ما لكل نوع من الأحكام الصرفية وبدأت بالمقرون . بقولى : (واحكم على كل لفيف قرنا) أى احكم على اللفيف المقرون : وهو ما كان هينه ولا محرف علة في تصريف لامة كالناقص أى كتصريف لام الفعل الناقص في الإهلال وعدمه لأن لام كل منها حرف علة فيستوى الحكم فيها . أما حكم هينه فكمن الصحيح فلا تتغير — بحال من الأحوال لأنه لو أهل مع اللام لزم نقض البناء والمثال طوى يطوى طيا لا تطواطو وماشابهه أى من بقية فروعه وقوله : (وذو افتراق الخ) أى اللفيف للمفروق وهو ما كان فاؤه ولامه من حروف العلة فحكم فاه كحكم معتل الفاء في أنه إذا كان واوا يحذف من المضارع والأمر والنهى .

وأما حكم لامة فكلام الناقص لما مر في اللفيف المقرون مثاله وقى يفتح القاف ماض تقول فى مضارعه يقي بكسر القاف وحذف الواو لما مر فى أمر الغائب منه ليق وفى النهى لاتق وفى أمر الحاضر قى قاف مكسورة وهو المراد بقولى (وقى لوقفه ويزاد فى آخره هاء السكت ما كنة فى الواحد المذكور فقط فهو قه . وأشرت بقولى : (زد) إلى أنها زائدة . وقوله : (وانتبه) أمر من الانتباه تكملة وتقول فى التثنية منه قيا يهود الياء لخروجها عن الأخيرة باتصالها بضمير الفاعل وفى الجمع قوا والأصل قيووا بكسر القاف وضم الياء فاستنقلت الضمة على الياء فنقلت إلى القاف بعد حذف حركتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين كما فى ارموا ، وتقول فى الواحدة المخاطبة فى والأصل فى استنقلت الكسرة على الياء الأولى فحذفت مع الياء وفى جمع المؤنث قبن بإعادة الياء للحقوق ضمير الجمع بها . ولما فرغت من مباحث المعتلات شرعت فى مباحث المضاعف بقولى :

فصل في مبحث المضاعف

إن مكنت عين مضاعف سا ولامه حرك أو كلاما
فادغم وجوبا أولا في الثاني كده مداً أخا العرفان
أو كان عكس أول فاظهر * نحو مددت وكيمدن اذكر
أو سكن الحرفان ثا حرك مثلنا وأدغم وفك حكي
وإن أمرت من يمد فادغم وجزأ تثليث وفك فاعلم
والأمر من فر يفر فر بالكسر والفتح وفك يجري
وبابه يفعل بالكسر وعض بالفتح في عين وأمر منه عض
بفتح أول وآخر ورد مع كسره والفك ليس ينتقد

هذا الباب في مباحث المضاعف وماله من أحكام. فالمضاعف ما كان عينه
ولامه من جنس واحد كما سبق ثم هو من حيث هذه الكيفية لا يخلو إما أن يكون
عين فعله ما كنة أو متحركة، فإن كانت ما كنة فلا يخلو من أن تكون اللام
متحركة أو ما كنة فالجمله أربع صور يجب الإدغام في صورتين منها وهما إذا
كان العين ما كنا واللام متحركاً أو كلاهما متحركاً نحو مدا بصيغة المصدر
والأصل مدد بفتح الميم ومكون الدال الأولى فادغمت وجوباً في الثانية، ومثال
ما إذا كان كل من العين واللام متحركاً مد ماض. يمد مضارع والأصل في الأول
مدد بتحريك الدالين بالفتح سلبت حركة الدال الأولى ليتمكن الإدغام في الثانية
لدفع النقل ثم أدغمت وجوباً. وأصل المضارع يمدد بسكون الميم فنقلت حركة
الدال الأولى إلى الميم فبقيت ما كنة وبعدها الدال الثانية متحركة فوجب
إدغام الأولى في الثانية فصار يمد. وقوله: (أو كان عكس أول فاظهر) إشارة
إلى صورة أخرى يجب فيها الإظهار وهي ما إذا تحرك عين الفعل مع مكون
لامه سكوناً لازماً ويكون ذلك باتصال ضمير الفاعل نحو مددت ويمدتن بنون

النسوة فالإظهار في المثالين لازم والإدغام ممتنع . وقوله (أو سكن الحرفان) إشارة إلى صورة ثالثة يجوز فيها الإدغام والإظهار، وهي ماذا كان كل من عين الفعل ولامه ساكنا يتسكين العين للإدغام واللام للجزم مكونا عارضا نحو لم يمد بتثنية الدال والفتح أولى للنفخة ويجوز فيه الفك من الإدغام وهو الإظهار نحو لم يمد فتلخص أن الإدغام في المضاعف على ثلاثة أحوال واجب وممتنع وجائز وكلها معلومة من الصور الأربع المذكورة فليتأمل .

وقوله (وإن أمرت الخ) إشارة إلى أن الأمر من يفعل بضم العين من للمضاعف يجوز فيه الإدغام والفك وإن أدغمت فحركه آخره بالحركات الثلاث لكن الفتح أخف فتقول من يمد مد بضم الميم وتثنية الدال ويجوز فكه فتقول امدد . وقوله : (والأمر من فر) يعنى أن الأمر من يفعل بكسر العين يجوز فيه الإدغام والفك أيضا نحو : فريفر تقول فيه فر بكسر الفاء والراء ويجوز فتحها ولا يأتى منه الضم لعدم الإتيان ويجوز إقرار بالفك لأن الإدغام فيه جائز — وتقول فى الأمر من يفعل بفتح العين عض بفتح أوله مع فتح آخره وكسره ولا يجوز تحريكه بالضم لعدم الإتيان ويجوز الفك فيه نحو اعضض ثم ذكرت باب أفعل للمضاعف بقولى :

فصل فى حكم باب أفعل إذا كان مضاعفا

أدغم لباب أفعل المضاعف	نحو أحب ويحب فاعرف
أحب فى الأمر بكسر الحاء مع	كسر وفتح الباء والضم امتنع
واحجب الأصل ويحبب أحبب	فانقل إلى الحاء ما لباء قد حجب
من حركات فيكون ساكنا	فأدغمه فى الثانى أو اظهر علنا

يعنى أن باب أفعل المضاعف يجوز فيه الإدغام والإظهار فتقول فى ماضيه

أحب بفتحات والأصل أحب بوزن أكرم فنقلت حركة الباء الأولى إلى الحاء وأدغمت الباء في الباء وتقول في المضارع منه يحب بكسر الحاء والأصل يحب ففعل به ما فعل بالماضي وتقول في أمر الحاضر منه أحب بكسر الحاء وفتح الباء وكسرها أما الضم فممتنع كما نبهت على ذلك ، ويجوز فيه الإظهار كسابقه فتقول فيه أحب على الأصل بوزن أكرم وهذا معنى قولى أدغم لبلب أفعل إلى قولى أو أظهر علنا (واعلم) أنه لا فرق بين ماض هذا البلب وأمره في الصورة سواء كان قبل الإدغام أو بعده لكن الفرق بينهما بحركة الباء الأولى قبل الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر وبحركة الحاء بعد الإدغام فإنها مفتوحة في الماضي ومكسورة في الأمر أيضا تدبر وقس على هذا المضاهف من الخماسي نحو تهاد والسداسي نحو استعد وغير ذلك وكلما أدغمت حرفا في حرف أدخلت بدله تشديداً بخلاف الإخفاء فإنه لا يشدد .

ولما فرغت من بحث المضاهف شرعت في بحث المهموز بقولى :

فصل في مبحث المهموز

وكل مهموز مسكن حوى	الترك للهمز وقلبها سوى
فإن يكن ما قبلها مفتوحا	فالهمزة اقلب ألفا صحيحا
كقولهم يأكل زيد لحما	ويأخذ السلام إن جا صهما
أو كان مضموما فواو قلبا	ككل من يؤمن حقاً غلبا
أو جاء مكسوراً فياء تعان	كقولهم ائذن لمن يستأذن
وإن يكن محركا مع ما سبق	كقراء فهو بتخفيف أحق
أما إذا حرك بعد ما كن	جاء البقا والحذف للهمز أذعن
نحو مثل القرية في الكتاب	ألمنا الله إلى الصواب

يعنى أن المهموز من الأفعال هو ما يكون أحد حروفه الأصلية همزة فينظر

فيه فإن كانت الهمزة الواقعة فيه ساكنة جاز بقاؤها على حالها لحصول اللحظة بسكونها في الجلة ويجوز قلبها ألفاً أو ياءاً أو واواً أى من جنس حركة ما قبلها كما ذكرت ذلك بقولى: (فإن يكن ما قبلها إلخ) مثال ما قلب فيه ألفاً إذا كان الحرف الساكن قبلها مفتوحاً نحو يأكل ويأخذ كما في النظم، ومثال ما قلب فيه واو إذا سبقتها الضمة نحو يؤمن ويؤثر ومثال ما قلب فيه ياء إذا سبقتها الكسرة نحو اينن وايت وقولى: (وإن يكن محركا إلخ) بيان لحكم ما إذا كانت الهمزة متحركة والحرف الذى قبلها متحركاً بفتحة فيلزم حينئذ تحقيقها نحو قرأ يقرؤ فإن الهمزة فيه لا تتغير أما إذا حرك ما قبلها بضم أو بكسر فيجوز قلبها واو مع الضم وياء مع الكسر نحو جون وميرثم إن للهمزة المتحركة مع ما قبلها صوراً في التحقيق يجعلها بين بين تطلب من اللطولات ، أما إذا حركت الهمزة وقبلها حرف ساكن فجاء ما ذكرت بقولى (جاز البقاء والحذف ومثلت له بما جاء في القرآن الكريم نحو سل القرية في السكتاب أى القرآن الكريم في سورة يوسف ، وقوله (ألمنا الله إلى الصواب) جملة دهائية والصواب هو ضد الخطأ وأصل سل القرية إسأل القرية فنقلت حركة الهمزة إلى السين للتخفيف فاستغنى عن همزة الوصل بتحريك السين فحذفت فاجتمع ما كان أحدهما الهمزة بعد السين والثانى اللام فحذفت الهمزة لسببها ثم حركت اللام لدفع التقاء الساكنين وقد قرئء بإثبات الهمزة أيضاً وحاصل ما فى هذه القاعدة أن الهمزة إذا انفردت فلا تخلو من الحركة والسكون . فإن كان ما قبلها متحركاً وهى ساكنة جاز قلبها بجنس حركة ما قبلها ، وإن كان ما قبلها ساكناً غير ممنوع من الحركة يجوز حذفها وتركها على حالها ، وإن كان ما قبلها متحركاً بفتحة لا تتغير الهمزة إلا نادراً وإن اجتمعت الهمزتان في كلمة والثانية ساكنة فقلبها بجنس حركة ما قبلها واجب نحو آدم وأوثر وقد جاء بحذف الهمزة

شفوذاً على غير القياس في الأمر من الأخذ والاكل والأمر وقد صرحت
بذلك في قولي :

وكل ومر وخذ بلفظ الأمر دون قياس حنف همز يجرى

(واعلم) أن الهمزة إذا وقعت في أول الكلمة تكتب على صورة الألف
في كل حال . وإن وقعت في وسط الكلمة فإن كانت ساكنة تكتب على وفق
حركة ما قبلها . وإن كانت متحركة تكتب على وفق حركة نفسها وإن وقعت
آخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها إن كانت متحركة لأن الحركة
الطرفية عارضة وإن كانت ساكنة لا تكتب على صورة شئ* . هذا خلاصة
ما يحصل من التغيير في تصريف المهبوز وباقي تصريفه يكون على قياس الفعل
الصحيح إذ المهبوز ليس كالمثل من جميع الوجوه وقد نبهت على ذلك بقولي
(وباقي مهبوز يقاس بالصحيح) أي خير ماسبق يكون تصريفه على قياس
تصريف الفعل الصحيح وقد مر بجنه ولما فرغت من تفصيل الأقسام الستة
أوردت ضابطاً إجمالياً ليكون أعون للحفظ فقلت .

(وكالصحيح غيره قس يا نجيح) . (واقل واسكن وابدلن إن اقتضى
ما يوجب ذلك فهو مرتضى)

أي كلما وجدت فعلاً غير الصحيح من الممثلات وما يلحق بها فقهه على
الصحيح في جميع الوجوه التي ذكرناها في باب تصريف الفعل الصحيح ثم
إن اقتضى القياس ودعا إلى إبدال حرف بحرف كقلب الواو ياء إذا انكسر
ما قبلها كما في قيل . أو إلى نقل حركة حرف هلة إلى حرف صحيح ما كن
كما في يخوف . أو إلى إسكان بلا ثقل كما في يرمى فانقل ما يقتضى ذلك القياس
المعلوم من باب الممثلات وإن لم يقتض شيئاً مما ذكر فصرف الفعل الغير الصحيح

كالمصحيح بلا تفتيز كخشي ويوجل لأنه لا موجب للتغيير ثم إنه لما كان قد يوجد
المقتضى في بعض المواضع بدون تغيير في المتلات ذكرت ذلك بقولى .

وقد يحى المقتضى لاتغيرا به لعلة كنعو اهتورا
أوصحة البناء بهذا اختم نظمى والله تعالى أعلم

أى قد يوجد في بعض المواضع المقتضى للتغيير في الكلمات المتلة ومع
ذلك لاتغير المتلات فيه وذلك إما لصحة البناء في نحو استوى إذ لو قلبت واوه
ألفا لاجتمع ما كنان فيحنف أحدهما فيحصل اللبس فلا يدري أنه من باب
استفعل أم من باب افتعل أو لعلة أخرى نحو اعتور فإن وجود المقتضى فيه
أن قلب واوه ألفا لكن لم يوجد لما منع وهو أن فتحة التاء في حكم الف تعاود
وألفه ساكنة لعدم قبولها الحركة . وقوله (والله تعالى أعلم) أى من كل عالم
اختتمت بذلك تبركا وردا للعلم إلى الله تعالى إذ هو العالم والعليم والأهمل على
الإطلاق ثم اختتمت الأجوزة بمجموعة من الدهوات رجاء الإجابة ووصفتها
ببعض الاوصاف للترغيب فيها فسمى الله أن يلبسها ثوب القبول إنه أكرم مسؤول فقلت

والحمد لله على النمام سألت ربى الحسن فى الختام

وأن يزكى على وينفعا لطالب وقارى ومن سعى

فى الطبع والنشر وربنا الكريم يعمم النفع بفضله العليم

حمدت فى آخرها كما حمدت فى أولها لما مر فى فضل الحمد . وتعام الشئ
آخره . وحسن الختام هو الكثر الأوفر الذى لا ينبغى لأحد أن يرغب عن الدعاء
به بل ينبغى للإنسان أن يكثر من الدعاء بحسن الخاتمة . وقوله وأن يزكى من
التزكية وهى النماء والتطهير والنفع هو إيصال الخير الى الغير وقوله ومن سعى
فى الطبع لهذه الرسالة والنشر لها بين العالم ومدحتها بقولى :-

أكرم بها منظومة عزيزة	مفيدة قليلة وجيزة
فهي وإن لم تغ بالمقصود	لكنها خلاصة للمقصود
فالهم إلهي كل من يقرأها	أن يصلح العيب وأن يسترها
لأنها ركيكة المباني	فائدة الشروط والأركان
فالشئ يعطى رفعة إن رفا	فأله وضعة إن وضعا

العزيزة القليلة الوجود الغالية الثمن والمفيدة من الإفادة أي تفيد من اطلع عليها والوجيزة القليلة الألفاظ، والمقصود في الشطر الأول من البيت الثاني من المقصد وفي الشطر الثاني منه للثمن المشهور الذي هو أصل النظم فالهم إلهي الخ . جملة دعائية لمن اطلع على شيء من العيوب فأصلحه مع الستر لما ذكر أن من ألف فقد استهدف . ولا سيما من كان مثلي ممن ليس له رموخ في العلم وخصوصاً هذا الفن إذ هذا المختصر هو أول قراءتي في علم التصريف قهجهت بقراءتي له على سبيل الترتيب والتصنيف ومن كان هذا حاله فلا بد أن يندب بلا تعريب ولا تعنيف ثم شرعت في بقية الدعاء بقولي :

يارب واغفر لي ومن قد شاركنا	واجمل كتابي نافعاً مباركاً
وارزقه إقبالا من الطلاب	ووفق الجميع للصواب
وصل يارب هلي المختار	وآله وصحبه الأبرار
ماصرف الفعل الصحيح والعمل	مع السلام هد ما للزن هل

قوله (ومن قد شاركنا) بألف الإطلاق في هذه الرسالة بالتصليح أو الطبع أو بأي نوع من أنواع المشاركة وقوله (واجمل كتابي) أي الشامل للنظم والشرح . والطلاب جمع مطلبة جمع طالب وهو من يطلب العلم وقوله ووفق الجميع جملة دعائية ، والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد . وقوله وصل يارب اختتمتها بالصلاة على النبي ﷺ كما فعلت في المقدمة امتثالاً لقوله ﷺ (لا تجعلوني كقدح الراكب ولكن اجعلوني في أول الأمر وآخره) . أو كما قال

رسول الله ﷺ ، واختصار أى المصطفى والمنتخب وآله م أتباعه إلى يوم
القيامة وصحبه اسم جمع لصاحب بمعنى الصحابي وهو من اجتمع به ﷺ مؤمناً
بعد البعثة كما تقدم . وقوله (ما صرف الفعل الصحيح والمعل) أى للمعل وقد
تقدم الكلام عليهما ، وقوله مع السلام أى التسليم وهو النحية والمزن هو
المطر وقوله همل أى هطل وتقاطر . والمراد من الصلاة والسلام عليه التأييد
والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب .

اللهم إني أسألك برحمتك التي ابتدأت بها الطائمين حتى قاموا أن تمن بها
على العاصين بعد معصيتهم فإنك الحسن بادئاً وهائلاً وأنا المسيء ومن شأن
الحسن إتمام إحسانه ومن شأن المسيء الإعتراف بعدوانه يا من أمهل وما أهمل
وستر حتى كأنه هفر أنت الغنى وأنا الفقير وأنت العزيز وأنا الحقير اللهم انظر
إلى نظر الرضا واحنى من ديوان أهل الجفا واثبتنى في ديوان أهل الصفا
وارزقنى على ما عهدت من حسن الوفا واغفر لى ولوالدى ولشائخى وإخوانى
يا من تجاوز وهنا . اللهم من هlina بتوبة تمحو بها كل جريمة واختم لنا بالحسن
وبلعنا المطالب والمآرب يا أرحم الراحمين واشمل في ذلك جميع أهلنا ومشايخنا
ومن له حق هlina ومن دعا لنا بمثله وكل المسلمين وحسبنا الله ونعم الوكيل
ولاحول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه في هذه الرسالة والحمد لله رب العالمين وكان
الفراغ من تسويده في الساعة الخامسة من يوم السبت الموافق ٢٢ اثنين وعشرين
من شهر ذى الحجة الحرام من سنة ١٣٨٩ هـ من هجرة سيد المرسلين عليه أفضل
الصلاة وأتم التسليم بقلم جامعه الراجى من الله المغفرة والرضوان الفقير أحمد جابر
جبران عفى الله عنه وعافاه آمين .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
١٨	باب حد التصريف مع بيان الأصل والفرع
٢٢	فصل في بيان أبواب الثلاثي المجرد
٢٧	فصل في المزيد على الثلاثي
٣٢	باب الرباعي المجرد
٣٤	فصل في المزيد على الرباعي
٣٦	باب الوجوه التي اشتدت الحاجة إلى إخراجها من المصدر
٣٧	فصل في المصدر
٣٩	فصل في المصدر الميمي مع اسمى الزمان والمكان
٤٢	فصل في المصدر الميمي من غير الثلاثي
٤٣	فصل في بناء المرة من مصدر الثلاثي ومن الزائد عليه
٤٤	فصل في أبنية أسماء الآلة
٤٥	فصل في بناء الفعل الماضي المعلوم
٤٧	فصل في بناء الماضي المجهول - فصل في بناء المضارع المعلوم
٤٩	فصل في بناء المضارع المجهول - حكم لام المضارع
٥٠	فصل في بناء الأمر والنهي المأخوذ من المصدر
٥١	فصل في بناء أمر الحاضر
٥٢	باب أبنية اسم الفاعل
٥٣	فصل في تصريف أحمر وعطشان
٥٤	فصل في أبنية اسم المفعول من الثلاثي
٥٥	فصل في أوزان المبالغة
٥٥	باب في الأبواب التي لا يخرج عنها الصرف
٥٦	باب حد الفعل الصحيح وبيان تصريفه

الصفحة

الموضوع

٦٢	• • • • •	باب الفوائد
٦٣	• • • • •	فصل في افتعل وحروف الاطباق
٦٤	• • • • •	فصل في تعدية الفعل ولزومه
٦٧	• • • • •	فصل في همزة أفعل
٦٨	• • • • •	فصل في سين استفعل
٦٩	• • • • •	فصل في حروف الزيادة - فصل في حروف العلة وحكم الفعل معها
٧١	• • • • •	فصل في المضاعف
٧٢	• • • • •	فصل في المهموز
٧٣	• • • • •	باب المعتل والمضاعف والمهموز
٧٧	• • • • •	فصل في المجهول من الماضي الأجوف
٧٨	• • • • •	فصل في حكم لام الفعل من الناقص
٧٩	• • • • •	اسم الفاعل من الناقص
٨٠	• • • • •	فصل في أبنية الفاعل والمفعول من الأجوف
٨١	• • • • •	فصل في بناء المفعول من الناقص وما يذكر فيه من الإدغام
٨٢	• • • • •	فصل في أمر الغائب والحاضر والأجوف
٨٢	• • • • •	فصل في بناء أمر الحاضر من الناقص وبناء المجهول منه
٨٣	• • • • •	فصل في معتل المتال إذا كان بالواو
٨٤	• • • • •	باب اللغيف والمقرون والمفروق
٨٦	• • • • •	فصل في مبحث المضاعف
٨٧	• • • • •	فصل في حكم باب افعل إذا كان مضاعفا
٨٨	• • • • •	فصل في مبحث المهموز

دار العلوم للطباعة
القاهرة ٨ ش حسين حجازى ت : ٣١٧٤٨

رقم الايداع بدار الكتب
٤٩٦٦ - ١٩٧٦

To: www.al-mostafa.com